

الأصل الثالث

موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى
.. وهل يؤخذ منها حكم شرعى ؟

« وللإيمان الصادق ، والعبادة الصحيحة ، والمجاهدة : نور وحلاوة ، يقذفها الله فى قلب مَنْ شاء من عباده ، ولكن الإلهام والخواطر والكشف والرؤى ليست من أدلة الأحكام الشرعية ، ولا تُعتبر إلا بشرط عدم اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه » .

حسن البنا

* * *

obeikandi.com

الأصل الثالث

موقع الإلهام والكشف والرؤى من الدين

يقول الإمام حسن البنا فى رسالة « التعاليم » :
« وللإيمان الصادق ، والعبادة الصحيحة ، والمجاهدة : نور وحلاوة ،
يقذفها الله فى قلب مَنْ شاء من عباده . ولكن الإلهام والخواطر والكشف
والرؤى ليست من أدلة الأحكام الشرعية ، ولا تُعتبر إلا بشرط عدم
اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه » .

هذا الأصل تأكيد وتتميم للأصل السابق الذى حدّد مصادر المعرفة للأحكام
الشرعية فى القرآن والسنة ، وبيّن موقف الحركة الإسلامية بصراحة من
المفرطين الحرفيين الظاهريين الذين ينكرون أى أثر لعمق الإيمان وصحة العبادة ،
وصدق المجاهدة ، فى تنوير العقل وهداية القلب ، ومن المفرطين من
المتصوفة الذين يجعلون أذواقهم ومواجدهم ، وخواطر نفوسهم ، وما
يلهمونه فى اللحظة ، أو يرونه فى النوم ، دليلاً يحتجون به على أعمالهم
وأقوالهم كأنه الوحي المعصوم ، بل قد يجعلون هذا الكشف أو الإلهام ، أو
الرؤيا ، حُجّة على الشرع نفسه ، وهذا ضلال مبين ، وخطأ كبير .

• حقائق ثلاث يتضمنها هذا الأصل :

ومن هنا جاء هذا الأصل يتضمن حقائق ثلاثاً :

الحقيقة الأولى : الاعتراف بأثر الإيمان والعبادة والمجاهدة فى تصفية النفس
وإشراقها ، وصدق فراستها ، وهدايتها سبيل الخير ، وأنها قد تُلهم الرشد
والصواب فى يقظتها ، وتصدق رؤياها فى منامها .

الحقيقة الثانية : أن هذا الاعتراف لا يعنى أن الإلهام والخواطر والكشف والرؤى من أدلة الأحكام الشرعية ، حتى يُحتج بها على صحة الاعتقاد ، أو سداد النظر ، أو استقامة العمل ، ولهذا نفى ذلك فى صراحة ووضوح .

الحقيقة الثالثة : أن الإلهام ولواحقه لا تُعتبر - فى غير الأحكام الشرعية طبعاً - إلا بشرط عدم اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه .

* *

● أثر الإيمان والعبادة والمجاهدة فى النفس :

أما الحقيقة الأولى وهى الاعتراف بأن للإيمان الصادق ، والعبادة الصحيحة ، والمجاهدة للنفس ، نوراً وحلاوة يقذفها الله فى قلب من يشاء من عباده ، فذلك ما دلّت عليه النصوص ، ودلّت عليه الوقائع والاستقراء .

أما النصوص فهى كثيرة ، منها :

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(١) ، أى نوراً تفرقون به بين الحق والباطل ، وتخرجون به من الشبهات .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ^(٢) دلّت على أن للمجاهدة فى الله أثرها فى هداية الإنسان إلى سبل الله ، وهى سبل الحق والسداد .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ^(٣) ، والمخرج يشمل كل ما يُخلّص الإنسان من المآزق والمضايق ، ومنها مآزق الحيرة والشبهة ، والرزق الموعود ، كما يشمل الرزق المادى ، يشمل الرزق المعنوى من الهداية والتوفيق إلى صواب الفكر ، واستقامة السلوك .

وفى القرآن الكريم كثير من النصوص التى تدل على أن الاهتمام بآيات الله الكونية ، وآياته التنزيلية ، مقصور على أهل التقوى ، الذين أنار الله بها بصائرهم ، كما

(٣) الطلاق : ٢ - ٣

(٢) العنكبوت : ٦٩

(١) الأنفال : ٢٩

فى مطلع سورة البقرة : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ، هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) ،
﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (٢) .

وفى آيات الكون يقول تعالى : ﴿ إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ
اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴾ (٣) .

وسياتى مزيد لبيان هذه الحقيقة فيما يأتى (٤) ، وحسبنا أن نذكر هنا
الحديث الصحيح : « ثلاث مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حُلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ يَكْرَهُ
أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ » (٥) .

وأما الحقيقة الثانية ، والحقيقة الثالثة - اللتان تضمّنهما هذا الأصل -
فستحدث عنهما بالتفصيل فى الصفائف التالية .



(٣) يونس : ٦

(٢) آل عمران : ١٣٨

(١) البقرة : ٢

(٤) انظر : كلام الغزالي ص ٩٦ ومابعدها من هذا الكتاب .

(٥) متفق عليه من حديث أنس ، انظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ،

حديث (٢٦) .

الإلهام هل هو حجة في الأحكام الشرعية ؟

هذا موضوع يهتم به علماء العقيدة والتوحيد ، وهم الذين يُعرفون باسم « المتكلمين » ، لأنه يتصل بطرائق العلم التى يتوصل بها إلى المعرفة بحقائق الدين الكبرى من الألوهية والنبوة والمعاد .

ورجال العقيدة يلتقون هنا مع رجال الفلسفة ، فى بحثهم حول نظرية المعرفة ، وهل هناك طريق للمعرفة غير العقل والحس ؟ وهى أحد الموضوعات الثلاثة الرئيسية التى تدور حولها الفلسفة قديمها ووسيطها وحديثها ، وهى : الوجود ، والمعرفة ، والقيم العليا (الحق والخير والجمال) .

وكذلك يهتم به علماء الأصول ، لأنه يتعلق بتحديد مصادر المعرفة للأحكام الشرعية ، وهل هناك مصدر لها غير الكتاب والسنة ، وما دلا عليه من الإجماع والقياس ؟

ويهتم به أيضاً علماء التصوف ، بل هو أخص شىء بهم ، وهم أصحابه وفرسانه ، وهم الذين يُنقل عنهم أنهم يعتمدونه مصدراً للتحسين والتقبيح ؟

ولهذا كان تحرير هذا الأمر من المهمات العلمية ، حتى لا تضيع الحقيقة بين الغلابة فى النفى والغلابة فى الإثبات ، كأكثر الأمور فى عالم الفكر ، يفرط فيها أناس ويُفرط فيها آخرون .

وقبل أن نتحدث عن الآراء والاتجاهات فى هذا الموضوع ، لا بد لنا أن نحدد « المفاهيم » ، فإن الحكم على الشىء فرع عن تصويره .

● ما الإلهام :

فى القرآن الكريم وردت المادة مرة واحدة ، بصيغة الفعل الماضى ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ فَالْهَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿ (١) ،

(١) الشمس : ٧ - ٨

وفسّر ذلك « معجم ألفاظ القرآن الكريم » الصادر عن مجمع اللغة العربية بقوله : ألقى فيها إحساساً تُفرّق به بين الضلال والهدى ، ولعل ذلك ما يُعرف في عصرنا بـ « الضمير » .

وما ذكره المعجم مأخوذ مما روى عن مفسّر السلف مثل مجاهد وغيره في معنى الآية .

وقال في القاموس المحيط : ألهمه الله خيراً : لقّنه إياه .

وقال شارحه الزبيدي في تاج العروس : الإلهام : ما يُلقى في الرّوع بطريق الفيض ، ويختص بما من جهة الله والملا الأعلى ، ويقال : إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر ، يخص به الله من يشاء من عباده (١) .

وفي لسان العرب : الإلهام أن يلقى الله في النفس أمراً بيعته على الفعل أو الترك ، وهو نوع من الوحي ، يخص الله به من يشاء من عباده (٢) .

وفي شرح « العقائد النسفية » لسعد الدين التفتازاني : الإلهام إلقاء شيء في القلب بطريق الفيض (٣) .

وفي « التعريفات » للشريف الجرجاني : الإلهام : ما يُلقى في الرّوع بطريق الفيض ، وقيل : الإلهام ما وقع من علم وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة ، والفرق بينه وبين الإعلام : أن الإلهام أخص من الإعلام ؛ لأنه قد يكون بطريق الكسب ، وقد يكون بطريق التنبيه (٤) .

(١) تاج العروس ، مادة « لهم » .

(٢) مادة « لهم » من اللسان ، والتعريف مقتبس من « النهاية » لابن الأثير . كما سيأتي بعد سطور .

(٣) شرح العقائد النسفية مع حواشيها ، ص ٤١ ، طبع مصطفى الحلبي .

(٤) التعريفات للجرجاني ص ٥٧ ، طبع عالم الكتب ، بيروت ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة .

وفى « النهاية » لابن الأثير فى مادة « لهم » ذكر حديث : « اللّهم إني أسألك رحمة من عندك تلهمنى بها رشدى » (١) ، ثم قال : الإلهام : أن يلقى الله فى النفس أمراً يبعثه على الفعل أو الترك وهو نوع من الوحي يخص الله به مَنْ يشاء من عباده (٢) .

وفى مادة « حدّث » ، ذكر حديث : « قد كان فى الأمم محدّثون ، فإن يكن فى أمتي أحد فعمر بن الخطاب » (٣) ، قال : جاء فى الحديث تفسيره أنهم الملهمون ، والملمهم هو الذى يلقى فى نفسه الشئ ، فيخبر به حدساً وفراصة وهو نوع يختص به الله مَنْ يشاء من عباده الذين اصطفى ، مثل عمر ، كأنهم حدّثوا بشئ فقالوه (٤) .

وعرفه العلامة أبو زيد الدبوسى من فقهاء الحنفية ، بقوله : هو ما حرّك القلب لعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال (٥) .

وكثيراً ما يعبر الصوفية عن « الإلهام » بـ « الكشف » لأنه يكشف لهم عن أمور مغيبة عما سواهم ، فهى ظاهرة لديهم ، خافية على غيرهم ، وستأتى مناقشتهم .

وهذه التعريفات كلها تدور حول معنى أساسى ، وهو أن الإلهام إلقاء معنى أو فكرة أو خبر أو حقيقة ، فى النفس أو القلب أو الرُوع - سمه ما شئت - بطريق الفيض ، بمعنى أن يخلق الله فيه علماً ضرورياً لا يملك

(١) من حديث رواه الترمذى والطبرانى والبيهقى عن ابن عباس ، وقال الترمذى : غريب ، وذكره فى ضعيف الجامع الصغير .

(٢) النهاية : ٢٨٢/٤

(٣) متفق عليه وسبأى .

(٤) النهاية فى غريب الحديث والأثر : ٣٥٠/١ ، طبع عيسى الحلبى .

(٥) نقله الحافظ ابن حجر فى فتح البارى : ٤٣/١٦ ، طبع مصطفى الحلبى .

دفعه . أى ليس بطريق التعلم والاكساب المعهود ، بل هو يُفاض على النفس فيضاً ، بغير اختيارها ولا إرادتها ، سواء سعت إليه سعيّاً عن طريق الرياضة الروحية وتفريغ القلب من كل شىء ، كما سيأتى ذلك بعد فى كلام الإمام الغزالي ، أم أفيض ذلك عليها كرامة من الله لها ، وخرقاً للعوائد من أجلها ، وإن لم تتعمد السعى إليه .

ومن شأن هذا العلم الضرورى - إذا أُلقي فى القلب - أن يُحرّك إلى العمل ، ويبعث على الفعل أو الترك ، كما جاء فى بعض التعريفات ، فهو نتيجة وثمره له .

والتعريفات التى ذكرت أن الإلهام نوع من الوحي يُقصد بها : أنها نوع من الوحي بمعناه اللغوى ، وهو الإعلام بخفاء وسرعة ، أو أنه نوع من الوحي بالنسبة للأنبياء ، فهو أحد طرق الوحي المتضمنة فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَبِشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ، فَيُوحِي بِلَاذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ ﴾ (١) .

فقلوه : ﴿ إِلَّا وَحياً ﴾ يشمل ما كان عن طريق الإلهام والنفث فى الرُوع فى اليقظة ، وما كان عن طريق الرؤيا المنامية ، فرؤيا الأنبياء وحي .

وهذا الإلهام أو الكشف هو ضرب من المعرفة الروحية المباشرة ، التى عرفت بها بعض المدارس الفلسفية قديماً وحديثاً ، وهى المعرفة عن طريق « الخدس » أو « البصيرة » ، وفى الفلسفة القديمة عرفت بذلك « الغنوصية » .

وفى الفلسفة الحديثة عُرِف فلاسفة أشهرهم الفيلسوف الفرنسى « هنرى برچسون » الذى أطلق عليه : فيلسوف الروح فى القرن العشرين .

❖ ❖

(١) الشورى : ٥١

● الإلهام والتحديث :

ويسأل هنا : هل الإلهام هو نفس التحديث الذى جاء فى الحديث الصحيح : « إنه كان قبلكم محدثون » ، أو هو غيره ، أو بينهما عموم وخصوص ؟

الذى نقلناه من كلام صاحب « النهاية » يدل على أنهما بمعنى واحد ، ومثل ذلك ما ذكره شيخ الإسلام إسماعيل الهروى صاحب « منازل السائرين إلى مقامات : إياك نعبد وإياك نستعين » ، فهو لم يفرق بينهما ، وذهب إلى أنهما شئ واحد ، وقد جاء فى عدة روايات تفسير التحديث بالإلهام .

ولكن شارح « المنازل » الإمام ابن القيم فى كتابه « مدارج السالكين » خالف الهروى ، ورأى أن بين الإلهام والتحديث عموماً وخصوصاً ، فالتحديث أخص ، والإلهام أعم ، فكل تحديث إلهام ، وليس كل إلهام تحديثاً .

قال : التحديث أخص من الإلهام ، فإن الإلهام عام للمؤمنين بحسب إيمانهم ، فكل مؤمن فقد ألهمه الله رشده الذى حصل له به الإيمان . فأما التحديث : فالنبي ﷺ ، قال فيه : « إن يكن فى هذه الأمة أحد فعمر » يعنى من المحدثين . فالتحديث إلهام خاص ، وهو الوحي إلى غير الأنبياء ، إما من المكلفين ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ﴾ (٢) ، وإما من غير المكلفين ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ (٣) ، فهذا كله وحى إلهام (٤) .

* *

(٢) المائدة : ١١١

(٤) مدارج السالكين : ٤٤/١ ، ٤٥

(١) القصص : ٧

(٣) النحل : ٦٨

● الإلهام والفراصة :

ومما له صلة بالإلهام : الفراصة ، فما معنى الفراصة ؟ وما العلاقة بينها وبين الإلهام ؟

يقول الراغب في كتابه « الذريعة إلى مكارم الشريعة » :

وأما الفراصة : فالاستدلال بهيئات الإنسان وأشكاله وألوانه وأقواله على أخلاقه وفضائله ورذائله ، وربما يقال : هي صناعة صيَّدة لمعرفة أخلاق الإنسان وأحواله ، وقد نبَّه الله تعالى على صدقها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ (٢) ، وبقوله : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ (٣) .

والضرب الثانى من الفراصة : يكون بصناعة متعلِّمة ، وهى معرفة ما بين الألوان والأشكال ، وما بين الأمزجة والأخلاق والأفعال الطبيعية ، ومن عرف ذلك وكان ذا فهم ثاقب ، قوى فى الفراصة ، وقد عُمِلَ فى ذلك كتب ، فمن تتبع الصحيح منها طلع منها على صدق ما ضمنوه . والفراصة ضرب من الظن ، وقد سئل بعض محصلة الصوفية عن الفرق بينهما ، فقال : الظن يتقلب القلب ، والفراصة بنور الرب تعالى ، وكل من قوى فيه نور الروح المذكور فى قوله تعالى : ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي ﴾ (٤) ، كان ممن وُصِفَ بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ (٥) وكان ذلك النور شاهداً منه أصاب فيما حكم به .

(٣) محمد : ٣٠

(٢) البقرة : ٢٧٣

(١) الحجر : ٧٥

(٥) هود : ١٧

(٤) الحجر : ٢٩

ومن الفراسة : علم الرؤيا ، وقد عَظَّم الله أمرها في جميع الكتب المنزلة (١) .

والراغب هنا لا يُفرِّق بين الإلهام والفراسة والتحديث .

وأما الهروى في « المنازل » ، فقد جعل مقام الإلهام فوق مقام الفراسة ، لأن الفراسة ربما وقعت نادرة ، واستصعبت على صاحبها وقتاً ، واستعصت عليه ، والإلهام لا يكون إلا في مقام عتيد .

وناقش ابن القيم الهروى في ذلك فقال :

« وأما جعله فوق مقام الفراسة : فقد احتج عليه بأن الفراسة ربما وقعت نادرة كما تقدم ، والنادر لا حكم له ، وربما استعصت على صاحبها واستصعبت عليه فلم تطاوعه ، والإلهام لا يكون إلا في مقام عتيد ، يعنى في مقام القرب والحضور .

والتحقيق في هذا : أن كل واحد من « الفراسة » و« الإلهام » ينقسم إلى عام وخاص ، وخاص كل واحد منهما فوق عام الآخر ، وعام كل واحد قد يقع كثيراً ، وخاصه قد يقع نادراً ، ولكن الفرق الصحيح : أن الفراسة قد تتعلق بنوع كسب وتحصيل ، وأما الإلهام فموهبة مجردة ، لا تُنال بكسب ألبتة » (٢) .



● مواقف العلماء من الإلهام :

وإذا عرفنا حقيقة الإلهام ، بقى علينا أن نعرف مواقف أهل العلم المسلمين - من متكلمين وأصوليين وفقهاء ومُحدثين - من الإلهام ، ومدى حجتيته أو مصدريته للمعرفة ، ومدى الثقة بما يأتي عن طريقه من معارف وأفكار .

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني ص ١٨٦ - ١٨٨ ، تحقيق

د . أبو اليزيد العجمي ، نشر دار الصحوة بالقاهرة . (٢) مدارج السالكين : ٤٥/١

ونستطيع أن نقسم هذه المواقف إلى ثلاثة :

- ١ - موقف النفاة الراضين للإلهام .
- ٢ - موقف المثبتين القائلين بحجية الإلهام .
- ٣ - موقف المتوسطين بين الفريقين .

● موقف النفاة المنكرين للإلهام :

ومن الإنصاف أن أبادر هنا فأقول : إنى لم أجد - من العلماء المعبرين لدى الأمة - مَنْ ينفى الإلهام نفياً كلياً وينكره إنكاراً مطلقاً .

بل النفى منصب على الاعتداد به أصلاً ودليلاً شرعياً ، واعتباره حُجَّةً مستقلة ، بحيث يُستدل به على الحق والصواب فى باب المعارف والاعتقادات ، وعلى مشروعية الفعل أو الترك فى باب التعبّدات والمعاملات .

وذكر العلامة النسفى فى « عقائده » المشهورة لدى أهل السُّنة من الأشاعرة والماتريدية ، أن أهل الحق حصروا أسباب العلم اليقينى للخلق فى ثلاثة :

- ١ - الحواس السليمة .
 - ٢ - والخبر الصادق .
 - ٣ - والعقل .
- * ويريد بالحواس السليمة الخمس المعروفة .

* وأما الخبر الصادق فهو نوعان : الخبر المتواتر وهو الثابت على ألسنة قوم لا يُتصور تواطؤهم على الكذب ، وخبر الرسول المؤيّد بالمعجزة .

* والعقل منه ما هو ضرورى وما هو نظرى .

ثم قال النسفى : « والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشئ عند أهل الحق » .

وقال الشارح التفتازانى : « الظاهر أنه أراد أن الإلهام ليس سبباً يحصل به العلم لعامة الخلق ، ويصلح للإلزام على الغير ، وإلا فلا شك أنه قد يحصل به العلم » (١) .

(١) العقائد النسفية بشرحها وحواشيها ، ص ٤١ ، طبع مصطفى الحلبي .

ونقل الشوكاني عن القفال قوله : « لو ثبتت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى ، ونسأل القائل بهذا عن دليله ، فإن احتج بغير الإلهام فهو ناقض قوله » أهـ .

قال الشوكاني : ويُجاب عن هذا الكلام بأن مُدَّعى الإلهام لا يحصر الأدلة فى الإلهام ، حتى يكون استدلاله بالإلهام مناقضاً لقوله . نعم إن استدل على إثبات الإلهام بالإلهام كان ذلك مصادرة على المطلوب ، لأنه استدل على محل النزاع بمحل النزاع .

ثم على تقدير الاستدلال بثبوت الإلهام بمثل ما تقدّم من الأدلة ، من أين لنا أن دعوى هذا الفرد لحصول الإلهام له صحيحة ؟! (١) .

ونقل فى « مسلم الثبوت » عن بعض العلماء ، واختاره محقق الحنفية العلامة الكمال بن الهمام : أن الإلهام ليس بحُجَّة مطلقاً ، لا فى حق الملهم نفسه ، ولا فى حق غيره ، وعلل ذلك بانعدام ما يوجب نسبته إلى الله تعالى (٢) ، أى ليس هناك ما يدل على أنه من عند الله تعالى . فربما غلط أو توهم ، أو خال فتخيل ، ولا معصوم بعد رسول الله ﷺ .

وذكر صاحب « مسلم الثبوت » قولاً آخر نُسب إلى عامة العلماء ، وهو أن الإلهام حُجَّة على الملهم فقط دون غيره ، وعلّل ذلك شارحه بقوله :

« لعل وجهه أن إلهامهم (أى الأولياء) ، وإن كان حُجَّة قاطعة ، إلا أنه لا يجب عليهم دعوة الخلق إليه ، من حيث إنه إلهام ، ولا على الخلق تصديقهم ، والحُجَّة فرع التصديق » (٣) .

(١) إرشاد الفحول ص ٢٤٩

(٢) مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ، المطبوع مع المستصفى للغزالي :

٣٧١/٢

(٣) المصدر نفسه .

وسياتى مزيد مناقشة لذلك .

ويبدو أن موقف النفاة الرافضين للإلهام هنا ، كان رد فعل لموقف المتصوفة الذين غلوا فى إثبات الإلهام ، وزعموا أن له حجية ثابتة ، ومصدرية مستقلة للأحكام الشرعية ، فنفى ذلك العلماء المتمسكون بالكتاب والسنة ، وأنكروه .

※

● المغالون فى إثبات الإلهام وحجيته واعتباره :

أما الفئة الثانية فهم التى غلت فى إثبات الإلهام ، وفيما له من حجية شرعية : علمية وعملية ، بحيث يُستدل به على سلامة الاعتقاد ، وسداد القول ، وصحة العمل ، واستقامة المنهج .

وهؤلاء هم المنحرفون من دعاة التصوف أو أدعيائه على الحقيقة ، وليس كل الصوفية معهم فى ذلك ، فإن الصوفية الأوائل ملتزمون بالكتاب والسنة ، كما سنبين بعد ، وإنما هؤلاء قوم لم يتحصنوا بمحكمات الشرع ، فمالت بهم رياح البدع القولية والعملية يمينا وشمالا ، فاعتمدوا على التشابهات ، وأعرضوا عن المحكمات ، وهذا أصل الزيف والغلو .

※

● الإلهام ليس بحجة شرعية :

وهؤلاء قد رد عليهم الأصوليون بأن الإلهام ليس بحجة ، سواء فى باب المعارف والاعتقادات ، أم باب الأعمال والتعبادات ، وتظاهر على ذلك علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه ، وردوا على من زعم أنه حجة ودليل شرعى ، وأبطلوا كل ما استدلوا به .

أما فى باب المعرفة والاعتقاد فيذكر « النفسى » فى « عقائده » المشهورة والمعتمدة لدى المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية ، وهى من الكتب التى كانت - ولا تزال - تدرس بالأزهر : أن أسباب العلم للخلق ثلاثة :

الحواس السليمة ، والعقل ، والخبر الصادق ، ومنه خبر الرسول المؤيد بالمعجزة .

وبعد أن حصر أسباب العلم اليقيني في هذه الثلاثة قال : « والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق » (١) .

وأما في باب الأعمال والتعبادات ، فيقول الإمام أبو زيد الدبوسي من أئمة الحنفية : الذي عليه الجمهور : أن الإلهام لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحُجَج كلها ، في باب المباح ، ففقد جواز العمل به بقيدين : الأول : ألا يوجد أى دليل شرعى فى المسألة ، لا كتاب ولا سُنَّة ولا إجماع ولا قياس ولا غيرها من الأدلة المختلف فيها .

الثانى : أن يكون ذلك فى باب المباح ، أما الإيجاب أو الاستحباب ، أو التحريم أو الكراهة ، فلا يعتمد فيها على إلهام ملهم ، ولا كشف ولى ، بل لا بد من دليل شرعى معتمد .

وسنفصل ذلك بأدلته بعد بيان موقف الربانيين المحققين من أئمة أهل السُّنَّة .

* *

● موقف الربانيين المعتدلين من علماء السُّنَّة :

بعد أن بينا موقف النفاة المنكرين للإلهام ، من علماء الأصول : أصول الدين وأصول الفقه ، وبيننا فى مقابلتهم موقف المغالين فى إثبات الإلهام والمعظمين له ، وما أضفوا عليه من حجية و قدسية ، ترتب عليها ما ذكرناه من نتائج وآثار فى مجالات العقيدة والفكر والعبادة والسلوك .

ينبغى علينا هنا أن نبين موقف المتوسطين المعتدلين من ربانئى هذه الأمة الذين أشار إليهم القرآن بقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (٢) .

(١) العقائد النسفية مع شرحها ص ٤١ ، طبع مصطفى الحلبي .

(٢) آل عمران : ٧٩

وقد تبين موقف هؤلاء من خلال ردهم على الغلاة والمنحرفين من المتصوفة ،
فيما ذكرناه في المباحث السابقة .

ولكن لا بأس من بيان موقفهم استقلالاً ، ليزداد تأصلاً واتضاحاً .

إن هؤلاء الربانيين من دعاة « الوسطية الإسلامية » هم الذين جمعوا بين
النورين : نور العقل ونور القلب ، نور العلم ونور الإيمان ، نور الفطرة
ونور النبوة ، واهتدوا بصحيح المنقول وصريح المعقول ، ووقفوا بين النصوص
الجزئية والمقاصد الكلية ، وردوا الفروع إلى الأصول ، والمتشابهات إلى
المحكمات ، والظنيات إلى القطعيات ، فأثبتوا الإلهام والكشف والتحديث
والفراسة والرؤى الصادقة بشروطها وفي حدودها ، وأقاموا الوزن بالقسط ولم
يُخسروا الميزان ، ولم يطفغوا فيه ، وبهذا أووا من العلم إلى ركن شديد ،
واعتصموا من الدين بحبل متين : ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١) .

إن موقف أهل التوسط والاعتدال من محققى علماء السُّنة ، هو الذى
يُعبّر بحق عن وسطية المنهج الإسلامى ، ووسطية الأمة الإسلامية .

فهم لا يغلقون باباً من أبواب المعرفة والوعى ، فتحة الله لبعض الناس ،
فى بعض الأوقات ، بجوار البابين الآخرين ، من أبواب المعرفة ، وهما
اللذان لهما صفة العموم والدوام .

أعنى : باب الحواس ، وخصوصاً السمع والبصر ، وباب العقل ، وقد
يُعبّر عنه فى القرآن الكريم بالفؤاد أو القلب ، يقول تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ
لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ (٢) ،
ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً

(٢) الإسراء : ٣٦

(١) آل عمران : ١٠١

وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾ ، فجعل هذه الثلاثة منافذ المعرفة للإنسان : السمع والأبصار للمعرفة الحسية ، والأفئدة للمعرفة العقلية .

والمعرفة « السمعية » تدخل فيها العلوم النقلية ، ومنها : علوم الدين ، فهي علوم سمعية ، وإن نقلت عن طريق القلم والكتاب .

والمعرفة « البصرية » تدخل فيها العلوم التجريبية ، لأنها تقوم على الملاحظة والتجربة والقياس ، وأساسها البصر والمشاهدة .

والمعرفة « الفؤادية » أو « القلبية » يدخل فيها المعرفة العقلية الخالصة ، عن طريق النظر والتفكير والاعتبار والاستدلال ، كما يمكن أن يدخل فيها المعرفة المباشرة عن طريق البصيرة والحدس والإلهام ، وهو ما يسمونه « المعرفة الروحية » .

ذلك أن كلمة « الفؤاد » أو « القلب » ليست مرادفة لكلمة « العقل » ، بل هي أعم وأشمل ، فقد يراد منها تلك اللطيفة المدركة العاقلة المفكرة ، ولذا توصف أحياناً بالعقل أو الفقه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ (٢) .

وقوله فى أهل النار : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ (٣) .

وقد يراد من كلمة الفؤاد أو القلب ما يُطلق عليه الآن اسم « الروح » أو « الضمير » أو « البصيرة » أو نحو ذلك من الكلمات التى تُعبر عن نوع من الوعى المباشر دون الأدوات التى يستخدمها العقل المنطقى فى تحصيل معرفته .

ومهما يكن من تفسيرنا لكلمة « الأفئدة » أو « القلوب » فإن مما لا ريب فيه

(٣) الأعراف : ١٧٩

(٢) الحج : ٤٦

(١) النحل : ٧٨

أن فيها نوراً فطرياً أودعه الله فيها ، يزداد بالإيمان والمجاهدة والتقوى ، فيكون كما قال الله تعالى : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ (١) .

كما أن الكفر والجحود والغفلة واتباع الهوى ، يعطل هذه الأجهزة المعرفية لدى الإنسان ، ويخرب صلاحيتها ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ، لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ، أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ ، أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ (٢) .

وقال عن بعض الكفار الذى نزل بهم عقاب الله : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ؟ (٤) .

لم يقل العلماء المعتدلون الذين اهتموا بالكتاب والسنة بسد باب الإلهام والكشف ونور البصيرة ، وإنما أرادوا أن يُقَيِّدوه بالأصول والضوابط التى تمنع دخول الوهم والكذب والغلو فيه .

وإذا كان العقليون من قديم حاولوا أن يضبطوا إنتاج العقل بقواعد « المنطق » الذى عرفوه بأنه « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر » ، وبهذا يمكن الرجوع إلى هذه القواعد عند الخلاف .

وإذا كان الشرعيون قد وفَّقهم الله لوضع علم « أصول الفقه » لضبط

(٢) الأعراف : ١٧٩

(١) النور : ٣٥

(٤) الجاثية : ٢٣

(٣) الأحقاف : ٢٦

الاستدلال فيما فيه نص ، وفيما لا نص فيه ، وأسسوا بذلك علماً عظيماً لم يُعرف مثله في حضارة من الحضارات ، وغدا مفخرة من مفاخر التراث الفكرى الإسلامى .

إذا كان الأمر كذلك ، فكيف يُترك الأمر فوضى في موضوع الكشف والإلهام ، وندع الباب مفتوحاً على مصراعيه ، لكل من هبَّ ودبَّ ، ممن تخيلَ فخال ، أو من لا يميز بين إلهام الملك ونفث الشيطان ، أو من ادعى الوصول ولم يرع الأصول ، من كل دجال يشتري الدنيا بالدين ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ؟!

هذا ما يراه الربانيون من علماء السُّنة ، فهم لا ينكرون أن يقذف الله في قلب عبد من عباده نوراً يكشف له بعض المستورات والحقائق ، ويهديه إلى الصواب في بعض المواقف والمضايق ، بدون اكتساب ولا استدلال ، بل هبة من الله تعالى ، وإلهاماً منه .

ومن آمن بقدره الله تعالى على كل شيء ، وآمن بالطاقة الروحية الهائلة في الإنسان ، وآمن بأثر الإيمان والعبادة والمجاهدة في تفجير هذه الطاقة الكامنة ، لم يستبعد أن يقع الكشف والإلهام من الله لبعض عباده المؤمنين الصادقين ، في بعض الأحوال والأوقات ، تفضلاً منه وكرماً : ﴿ قُلْ إِنْ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ * يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿ (١) .

* *

• تحرير موضع النزاع :

فما هو إذن موضع الخلاف بينهم وبين من ذكرنا من المتصوفة أصحاب الكشف والإلهام ؟

(١) آل عمران : ٧٣ - ٧٤

هنا يلزمنا تحرير موضع النزاع بين الفريقين لنستبين ، ما هو متفق عليه ، وما هو مختلف فيه .

● إلهام الأنبياء وحى :

لا نزاع بين أحد من أهل الإسلام ، فى أن إلهام الأنبياء جزء من الوحي المعصوم ، وفيه جاء مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « إن روح القدس نفث فى رُوعى : أن نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها ، وتستوعب رزقها » (١) .

كما لا نزاع بينهم فى أن رؤيا الأنبياء وحى أيضاً ، وهى تدخل مع الإلهام فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ مُّبِينٌ ﴾ (٢) .

فقوله : ﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾ يشمل الإلهام فى اليقظة ، والرؤيا فى المنام .

وقد ذكر لنا القرآن رؤيا إبراهيم فى شأن ذبح ابنه وكيف اعتبر ما رآه فى المنام أمراً من الله تعالى ، وكذلك الابن : ﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ، قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ، سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٣) .

* *

● أثر التقوى والمجاهدة فى الهداية والإلهام :

ولا نزاع فى أن الإيمان والعبادة والتقوى ، ومجاهدة النفس ، لها أثرها فى تنوير العقل ، وهداية القلب ، والتوفيق إلى إصابة الحق فى الأقوال ،

(١) رواه أبو نعيم فى الحلية عن أبى أمامة ، وذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير . (٢) الشورى : ٥١ (٣) الصافات : ١٠٢

والسداد فى الأعمال ، والخروج من مضايق الاشتباه إلى باحات الوضوح ،
ومن اضطراب الشك إلى ثبات اليقين .

ولا نزاع كذلك فى أن يكشف الله لبعض المتقين من عباده من حقائق العلم ،
وأنوار المعرفة ، فى فهم كتابه أو سُنَّة نبيه ، بمحض الفيض الإلهى والفتح
الربانى - ما يلهث كثيرون ليحصلوا عليه بالمذاكرة والتحصيل ، فلا يظفرون بما
يدانيه ، بشرط أن يحصلوا الأدوات الضرورية لفهم العلم .

وهذا ما جعل كثيراً من كبار العلماء المؤلفين فى التفسير والحديث والفقه
وغيرها ، يجعلون فى عناوين كتبهم كلمات مثل : الفتح ، والفيض ...
ونحوهما (١) .

ولا نزاع كذلك فى أن يوهب بعض الناس من صدق الفراسة وقوتها
ما يستطيع به أن يكتشف شخصية المرء يلقاه بنظرة إليه ، أو كلمة يسمعها منه ،
أو يقرأ أفكاره ، أو يعرف بعض ما يجول بنفسه .

وهى موهبة فطرية لدى بعض الناس تقويها الرياضة والمجاهدة ، وتنميتها
تقوى الله تعالى ، ويصقلها الإيمان واليقين بالله تعالى وبالدار الآخرة ، حتى
إن المؤمن لتصدق فراسته ، كأنها ينظر بنور الله ، وينطق بلسان القَدَر ، ويبصر
الغيب من وراء ستر رقيق .

ولابن القيم هنا كلام جيد فى « مدارج السالكين » يجب أن يُقرأ
ويراجع (٢) .

* *

(١) مثل « فتح البارى » لابن حجر ، و« فتح القدير » لابن الهمام فى الفقه ، و
« فتح القدير » للشوكانى فى التفسير ، و« فتح العزيز » للرافعى ، و« فتح الملك العلام »
لصديق حسن خان ، و« فيض القدير » للمناوى ، و« فيض البارى » للكشميرى
وغيرها .

(٢) مدارج السالكين : ١٢٩/١ - ١٣١

• ابن تيمية لا ينكر الإلهام الناشئ عن الإيمان والتقوى :

ومن الناس من يظن أن شيخ الإسلام ابن تيمية يجحد كل أثر للإيمان والتقوى والمجاهدة الروحية في نفس الإنسان المسلم ، فلا تفيدُهُ نوراً يبصر به في الظلمات ، ولا فرقاً يميز به بين المتشابهات ، ولا هداية تنحل بها العقد والمشكلات ، وأن شأن المؤمن العابد التقى المحاسب لنفسه ، المراقب لربه ، المخلص في عمله ونيته ، كشأن العاصي المسرف على نفسه ، أو الغافل عن ذكر ربه ، الناسى لأمر آخرته ، إذا استويا في الذكاء والتحصيل !

وربما يؤيد هذا الظن ما قد يلحظه بعضهم من جمود وتزمت في فريق من الحرفيين الذين ينسبون أنفسهم أو ينسبهم الناس إلى مدرسة ابن تيمية السلفية . وكيف يُتصور من هذا الإمام الذي قضى عمره كله في رحاب كتاب الله تعالى ، وفي ظلال سنة رسول الله ﷺ ، ومع هدى خير قرون هذه الأمة ، وأفضل أجيالها علماً وعملاً وإيماناً وتقوى ، وإخلاصاً وجهاداً في الله ، أن يجحد أثر الإيمان والعبادة والمجاهدة في هداية الإنسان المؤمن التقى إلى الحق والسداد ، وهو يجد بين يديه الآيات والأحاديث والآثار تنطق بهذا المعنى بكل بيان وجلاء ؟!

وكيف يجحد ذلك أو يجहेله وهو في حياته وسلوكه يجسد صورة مشرقة للعالم الرباني الذي جعل علمه وعمله ، وصلاته ، ونُسكُه ومحياه ومماته لله رب العالمين ، ففاضت الحكمة من قلبه على لسانه وقلمه ، ومنحه الله من النور والفرقان ما لم يُمنح إلا للصفوة من أولياء الله تعالى ؟

وكثيراً ما ظلم شيخ الإسلام وأصحابه ، ونُسب إليهم من الأفكار والمفاهيم والاتجاهات ما لم يقولوا به ، وما يكذبه تراثهم وسيرتهم العلمية والعملية ، وما ظلموا إلا بسبب هؤلاء المحجوبين المطموسين اليايسين ، من زوامل النقل ، وأسارى الرسم والشكل ، الذين شغلوا بالظاهر عن الباطن ، وبالصور عن الحقائق . الذين حرّموا عمق الحاسة الروحية ، ولم يوجهوا عنايتهم لأعمال

القلوب ، ومقامات الإيمان والإحسان ، وتركية الأنفس ، ومجاهدتها في الله ، حتى يهديها سبيله ، ويذيقها حلاوة الإيمان .

وليس أدل على منهج ابن تيمية وموقفه في هذه القضية من نقل كلامه نفسه بنصه رضى الله عنه .

يقول فيما نُقل في مجموع فتاواه ورسائله :

« القلب المعمور بالتقوى إذا رجَّح بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعى . قال : فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر أو هذا الكلام أرضى الله ورسوله ، كان هذا ترجيحاً بدليل شرعى ، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً أخطأوا ، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجَّح أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة ، والظواهر والاستصحابات الكثيرة ، التى يحتج بها كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه .

وقد قال عمر بن الخطاب : اقربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ؛ فإنهم تنجلي لهم أمور صادقة . وحديث مكحول المرفوع : « ما أخلص عبد العبادة لله تعالى أربعين يوماً إلا أجرى الله الحكمة على قلبه ، وأنطق بها لسانه » . وفى رواية : « إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » (١) . وقال أبو سليمان الداراني : إن القلوب إذا اجتمعت على التقوى جالت في الملكوت ، ورجعت إلى أصحابها بطرف الفوائد ، من غير أن يؤدى إليها عالم علماً .

وقد قال النبي ﷺ : « الصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء » (٢)

(١) ذكره في الجامع الصغير بلفظ : « مَنْ أخلص لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » ، ونسبه إلى أبي نعيم في الحلية من حديث أبي أيوب . قال في « فيض القدير » : أورده ابن الجوزى في الموضوعات ، وتعقبه السيوطى بأن الحافظ العراقي في تخريج « الإحياء » اقتصر على تضعيفه !

(٢) الحديث في صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعرى ، وهو من أحاديث الأربعين النووية .

وَمَنْ مَعَهُ نُورٌ وَبِرْهَانٌ وَضِيَاءٌ كَيْفَ لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ مِنْ فَحْوَى كَلَامِ أَصْحَابِهَا ؟ وَلَا سِيَّمَا الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ ، فَإِنَّهُ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَعْرِفَةً تَامَةً ؛ لِأَنَّهُ قَاصِدُ الْعَمَلِ بِهَا ؛ فَتُسَاعِدُ فِي حَقِّهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَعَ الْإِمْتِثَالِ وَمَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، حَتَّى إِنْ الْمَحَبَّ يَعْرِفُ مِنْ فَحْوَى كَلَامِ مَحْبُوبِهِ مَرَادَهُ مِنْهُ تَلْوِيحاً لَا تَصْرِيحاً :

وَالْعَيْنُ تَعْرِفُ مِنْ عَيْنِي مُحَدَّثُهَا إِنْ كَانَ مِنْ حَزْبِهَا أَوْ مِنْ أَعَادِيهَا
إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا » (١) .

وَمَنْ كَانَ تَوْفِيقَ اللَّهِ لَهُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَا بَصِيرَةٍ نَافِذَةً وَنَفْسَ فَعَّالَةً ؟ وَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ وَالْبِرُّ فِي صَدُورِ الْخَلْقِ لَهُ تَرَدُّدٌ وَجَوْلَانٌ ، فَكَيْفَ حَالُ مَنْ اللَّهُ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَهُوَ فِي قَلْبِهِ ؟ وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْإِثْمُ حَوَازِ الْقُلُوبِ . وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ رِيْبَةً وَالصَّدْقَ طُمَأْنِينَةً ، فَالْحَدِيثُ الصَّدْقُ تَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ ، وَيَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ .

وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّهَ فَطَرَ عِبَادَهُ عَلَى الْحَقِّ ، فَإِذَا لَمْ تَسْتَحِلِّ الْفُطْرَةَ ، شَاهَدْتَ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، فَأَنْكَرْتَ مَنَكْرَهَا ، وَعَرَفْتَ مَعْرُوفَهَا . قَالَ عُمَرُ : الْحَقُّ أَبْلَجُ ، لَا يَخْفَى عَلَى فُطْنٍ .

فَإِذَا كَانَتِ الْفُطْرَةُ مُسْتَقِيمَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ مُنَوَّرَةً بِنُورِ الْقُرْآنِ ، تَجَلَّتْ لَهَا الْأَشْيَاءُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْمَزَايَا ، وَانْتَفَتَّ عَنْهَا ظُلُمَاتُ الْجَهَالَاتِ ، فَرَأَتْ الْأُمُورَ عَيَاناً مَعَ غَيْبِهَا عَنْ غَيْرِهَا .

(١) هُوَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وفى السنن والمسند وغيره عن النواس بن سمعان عن النبي ﷺ قال : « ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفى السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وداع يدعو على رأس الصراط ، وداع يدعو من فوق الصراط ، والصراط المستقيم هو الإسلام ، والستور المرخاة حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، فإذا أراد العبد أن يفتح باباً من تلك الأبواب ناداه المنادى : يا عبد الله ؛ لا تفتحه ، فإنك إن فتحتة تلجه ، والداعى على رأس الصراط كتاب الله ، والداعى فوق الصراط واعظ الله فى قلب كل مؤمن » ، فقد بين فى هذا الحديث العظيم - الذى من عرفه انتفع به انتفاعاً بالغاً إن ساعده التوفيق ، واستغنى به عن علوم كثيرة - أن فى قلب كل مؤمن واعظاً ، والوعظ هو الأمر والنهى ، والترغيب والترهيب .

وإذا كان القلب معموراً بالتقوى انجلت له الأمور وانكشفت ، بخلاف القلب الخراب المظلم ، قال حذيفة بن اليمان : إن فى قلب المؤمن سراجاً يزهر ، وفى الحديث الصحيح : « إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر ، يقرؤه كل مؤمن ، قارئ وغير قارئ » (١) ، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره ، ولا سيما فى الفتن ، وينكشف له حال الكذاب الواضع على الله ورسوله ، فإن الدجال أكذب خلق الله ، مع أن الله يُجرى على يديه أموراً هائلة ، ومخاريق مزلزلة ، حتى إن من رآه افتتن به ، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها .

وكلما قوى الإيمان فى القلب قوى انكشاف الأمور له ، وعرف حقائقها من بواطنها ، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف ، وذلك مثل السراج القوى والسراج الضعيف فى البيت المظلم ، ولهذا قال بعض السلف فى قوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ (٢) ، قال : هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق وإن

(١) متفق عليه من حديث حذيفة وأبى مسعود معاً . (٢) النور : ٣٥

لم يسمع فيها بالأثر ، فإذا سمع فيها بالأثر كان نوراً على نور . فالإيمان الذى فى قلب المؤمن يطابق نور القرآن ، فالإلهام القلبى تارة يكون من جنس القول والعلم ، والظن أن هذا القول كذب ، وأن هذا العمل باطل ، وهذا أرجح من هذا ، أو هذا أصوب .

وفى الصحيح عن النبى ﷺ قال : « قد كان فى الأمم قبلكم مُحدثون ، فإن يكن فى أمتى منهم أحد فعمر » ، والمحدث : هو المُلهم المُخاطب فى سرّه ، وما قال عمر لشيء : إني لأظنه كذا وكذا إلا كان كما ظن ، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه .

وأيضاً فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقيناً وظناً ، فالأمور الدينية كشفها له أسير بطريق الأولى ، فإنه إلى كشفها أحوج ، فالمؤمن تقع فى قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها فى الغالب ، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعانى القائمة بقلبه ، فإذا تكلم الكاذب بين يدى الصادق عُرِف كذبه من فحوى كلامه ، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيمانى فتمنعه البيان ، ولكن هو فى نفسه قد أخذ حذره منه ، وربما لوح أو صرّح به خوفاً من الله ، وشفقة على خلق الله ، ليحذروا من روايته أو العمل به .

وكثير من أهل الإيمان والكشف يُلقى الله فى قلبه أن هذا الطعام حرام ، وأن هذا الرجل كافر ، أو فاسق ، أو ديوث ، أو لوطى ، أو خمّار ، أو مغن ، أو كاذب ، من غير دليل ظاهر ، بل بما يُلقى الله فى قلبه .

وكذلك بالعكس ، يُلقى فى قلبه محبة لشخص ، وأنه من أولياء الله ، وأن هذا الرجل صالح ، وهذا الطعام حلال ، وهذا القول صدق ، فهذا وأمثاله لا يجوز أن يُستبعد فى حق أولياء الله المؤمنين المتقين .

وقصة الخضر مع موسى هى من هذا الباب ، وأن الخضر علم هذه

الأحوال المعينة بما أطلعه الله عليه ، وهذا باب واسع يطول بسطه ، قد نبهنا فيه على نكت شريفة تطلعك على ما وراءها » (١) . أهـ .

وما قاله شيخ الإسلام هنا ، أكدّه وأيّده تلميذه المحقق الإمام ابن القيم - رحمهما الله - فى عدد من كتبه ، وخصوصاً فى كتابه الشهير « مدارج السالكين » .

* *

● شرط الاعتبار بالكشف والإلهام والرؤيا :

كما لا نزاع فى الإلهام والكشف فى باب الكرامات والخوارق التى يُكرم الله بها بعض أوليائه المتقين ، فيُقَرَّبَ لهم البعيد ، أو يُكثَّرَ على أيديهم القليل ، أو يكشف لهم بعض المستور من غيوب المستقبل ، أو مكنونات الصدور ، أو خفايا الأمور ، أو يُدَلِّلَ لهم بعض الصعاب ، بغير الطريق المعتاد ، إلى غير ذلك مما كثرت فيه الحكايات ، وتناقلته الروايات ، مما لا يخلو بعضه من صحة وثبوت ، وما لا يسلم بعضه أيضاً من مبالغة أو اختلاق .

ولكن المبدأ مُسَلَّم به وبنتائج بشرطه ، وهو ألا يخرم قاعدة دينية ثابتة ، ولا حكماً شرعياً متفقاً عليه .

وهو ما بيّنه وفصله بأدلته وأمثله الإمام الشاطبى فى كتاب المقاصد من «الموافقات» ، فليُرجع إليه .

فقد بيّن أن ما يخرم قاعدة شرعية ، أو حكماً شرعياً ليس يحقّ فى نفسه بل هو إما خيال ، أو وهم ، وإما من إلقاء الشيطان ، وقد يخالطه ما هو حق وقد لا يخالطه ، وجميع ذلك لا يصلح اعتباره ، من جهة معارضته لما هو ثابت مشروع ، فإن التشريع الذى جاء به رسول الله ﷺ عام لا خاص ،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٤٢/٢ - ٤٧

لا ينخرم أصله ، ولا ينكسر له اطراد ، ولا يُستثنى من الدخول تحت حكمه مُكَلَّف .

وإذا كان كذلك فكل ما جاء من هذا القبيل الذى نحن بصدده مضاداً لما تمهد فى الشريعة ، فهو فاسد باطل .

قال الشاطبى : « ومن أمثلة ذلك مسألة سئل عنها ابن رشد فى حاكم شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة فى أمر ، فرأى الحاكم فى منامه أن النبى ﷺ قال له : « لا تحكم بهذه الشهادة فإنها باطل » ، فمثل هذا من الرؤيا لا معتبر بها فى أمر ولا نهى ، ولا بشارة ، ولا نذارة ، لأنها تخرم قاعدة من قواعد الشريعة ، وكذلك سائر ما يأتى من هذا النوع . وما روى : « أن أبا بكر رضى الله عنه أنفذ وصية رجل بعد موته برؤيا رؤيت » ، فهى قضية عيّن لا تقدر فى القواعد الكلية لاحتمالها ، فلعل الورثة رضوا بذلك ، فلا يلزم منها خرم أصل .

وعلى هذا لو حصلت له مكاشفة بأن هذا الماء المعين مغصوب أو نجس أو أن هذا الشاهد كاذب ، أو أن المال لزيد وقد تحصّل بالحجّة لعمره ، أو ما أشبه ذلك ، فلا يصح له العمل على وفق ذلك ما لم يتعين سبب ظاهر ، فلا يجوز له الانتقال إلى التيمم ، ولا ترك قبول الشاهد ، ولا الشهادة (١) بالمال لزيد على حال . فإن الظواهر قد تعيّن فيها بحكم الشريعة أمر آخر ، فلا يتركها اعتماداً على مجرد المكاشفة أو الفراسة ، كما لا يعتمد فيها على الرؤيا النومية ، ولو جاز ذلك لجاز نقض الأحكام بها ، وإن ترتبت فى الظاهر موجباتها ، وهذا غير صحيح بحال . فكذا ما نحن فيه .

وقد جاء فى الصحيح : « إنكم تختصمون إلىّ ، ولعل بعضكم أن يكون

(١) لعلها : ولا الحكم .

الحن بحُجَّتِهِ من بعض ، فأحكم له على نحو ما أسمع منه ^(١) . . الحديث (١) ،
فقيّد الحكم بمقتضى ما يسمع وترك ما وراء ذلك . وقد كان كثير من الأحكام
التي تجرى على يديه يطلع على أصلها وما فيها من حق وباطل ، ولكنه عليه
الصلاة والسلام لم يحكم إلا على وفق ما سمع ، لا على وفق ما علم ،
وهو أصل في منع الحاكم أن يحكم بعلمه ^(٢) . أهـ .

وقد كان - صلى الله عليه وسلم - يعلم من دخائل المنافقين وبواطن
كفرهم ما يعلم ، ولكنه لم يعاملهم وفقاً لما كشف الله له من بواطنهم ، بل
عاملهم حسب ظواهرهم ، وأجرى عليهم أحكام الإسلام ، ومنحهم حقوق
المسلمين في الحياة وبعد الممات .

وبهذا رد على من أراد من الصحابة أن يعاملهم معاملة الكفار المجاهرين ،
فقال : « أخشى أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » !
وهكذا أمرنا أن نحكم بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، ولم نؤمر أن نشق
عن قلوب الناس .

* *

● في هذه الأمور يتحدد النزاع :

إذا كانت المدرسة السلفية - وعلى رأسها شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه
ابن القيم - لا ترفض الكشف الصحيح ، والفراصة الصادقة ، والرؤيا
الصالحة ، وكان هذا موقف الربانيين الراسخين من علماء الأمة كالشاطبي
وغيره ، فأين يكون موضع النزاع بين المتصوفة وغيرهم ؟

(١) بقيته : « فمن قضيتُ له بشيء من حق أخيه فلا يأخذنه فإنما أقطع له قطعة من
النار » أخرجه الشيخان .
(٢) الموافقات : ٢٦٦/٢ - ٢٦٨ .

نستطيع أن نحدد مواضع النزاع فى ستة أمور :

١ - زعمهم أن إلهامهم أو كشفهم دليل شرعى ، يؤخذ منه الحكم بالحلّ أو الحرمة أو الكراهة أو الوجوب ، أو الاستحباب .

بل قد يجعلون إلهامهم حجة على الشرع نفسه ، فإذا حرّم الشرع ، وحلّل إلهامهم أو العكس ، فإن إلهامهم هو الحجة المعتمدة ، والدليل المرجح .

٢ - ومعنى هذا أنهم يضيفون على إلهاماتهم وكشوفهم العصمة والقداسة ، فهى الصواب الذى لا يحتمل الخطأ بحال ، على خلاف أقوال الأئمة المجتهدين التى تحتل الخطأ والصواب .

٣ - تحقيرهم للعلم الشرعى ، علم الكتاب والحديث ، والفقه ، وغيرها ، الذى اعتبر طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة ، وادعائهم أنهم لا حاجة لهم إلى أخذ العلم من أسبابه ووسائله النقلية ، فهم يأخذونه مباشرة عن الله تعالى : « حدثنى قلبى عن ربى » .

٤ - تفرقتهم بين « الشريعة » و« الحقيقة » ، أو بين « العلم » الذى يأتى به « النص » و« المعرفة » التى يأتى بها « الكشف » ، واعتبار الأولى من نصيب العوام والأخرى من حظ الخواص .

٥ - اعتبارهم الكشف هو غاية الغايات التى يسعون إليها ، ويحرصون عليها كأنما أصبحت عبادتهم ومجاهدتهم ، ابتغاء الكشف لا ابتغاء وجه الله .

٦ - اتخاذهم إلى هذا الكشف طرقاً مبتدعة لم يجىء بها كتاب ولا سنة ، ولا عمل بها سلف الأمة .

ويمكن إدماج الأمرين الخامس والسادس ، فتكون المواضع خمسة .

وسنفصل القول فى هذه الأمور الستة - أو الخمسة - فى المباحث التالية .

* * *

١ - دعوى حجية الإلهام فى الأحكام الشرعية

● حجج المحققين من أهل السُّنَّة :

ذكرنا أن رأى جمهور علماء الأمة : أن الإلهام لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها فى باب المباح .

قال الإمام الدبوسى : وَحُجَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ - يعنى فى عدم الاستدلال بالإلهام فى الأحكام - الآيات والنصوص الدالة على اعتبار الحُجَّة :

يعنى مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (١) ،
﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٢) ، ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ، إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ (٣) . . . وغيرها .

قال : والحث على التفكير فى الآيات ، والاعتبار ، والنظر فى الأدلة ، واذم الأمانى ، والهواجس والظنون ، وهى كثيرة مشهورة .

(ب) وأضاف إلى ذلك : بأن الخاطر قد يكون من الله ، وقد يكون من الشيطان ، وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل ألا يكون حقاً لم يوصف بأنه حق (٤) .

(ج) ومما يؤيد ذلك ما جاء فى الحديث المشهور : « إِنَّ لِلْمَلِكِ لِمَةً بَقَلْبِ ابْنِ آدَمَ ، وَلِلشَّيْطَانِ لِمَةٌ » (٥) ، فكيف يستطيع غير المعصوم أن يميز بين لمة الملك ولمة الشيطان ؟

(١) البقرة : ١١١ (٢) الأنعام : ١٤٣ (٣) الأنعام : ١٤٨

(٤) نقله فى فتح البارى : ٤٤/١٦ ، طبع مصطفى الحلبي .

(٥) عزاه فى الجامع الصغير إلى الترمذى والنسائى وابن حبان فى صحيحه عن

ابن مسعود ، وقال الترمذى : حسن غريب . (فيض القدير : ٥٠٠/٢) .

وفرق بعضهم بينهما : بأن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب ، والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، ولكن هذه التفرقة نفسها تحتاج إلى دليل شرعى ، فالأولى ما قاله ابن السمعاني : إن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ، ولم يكن فى الكتاب والسنة ما يرده ، فهو مقبول ، وإلا فمردود ، يقع من حديث النفس ، ووسوسة الشيطان .

ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه ، يزداد به نظره ، ويقوى به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزع أنه حجة شرعية ، وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده ، فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة (١) . أهـ .

وأضاف العلامة الفناى - الحنفى - فى كتابه « فصول البدائع » فى أصول الفقه - أربعة أوجه فى إبطال حجية الإلهام :

أولاً : أنه معارض بالمثل ، (بمعنى : أن يحتج زيد بإلهامه ، فيعارضه عمرو بإلهام مثله ، ولا مزية لأحدهما على الآخر) .

ثانياً : أنه ملتبس بالهواجس والوساوس ، فلا يتبع إلا إذا كان على وفق الحجج الشرعية ، كيف وإذا وجب رد الحديث المخالف لكتاب الله ، فرد غيره أولى !

ثالثاً : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (٢) ، ونحوه : (أى من الآيات التى تدعو إلى طلب البرهان ، وتحث على النظر والتدبر ، وترفض تقليد الآباء ، وطاعة الكبراء ونحوها) .

رابعاً : دلالة الإجماع على عدم جواز (قبول) قول الرسول (أى

(١) فتح البارى : ٤٤/١٦ ، طبع مصطفى الخلبى . (٢) الإسراء : ٣٦

رسول (إلا بعد إظهار المعجزة ، وإلا لاشتبه النبي بالمتنبى وقبول المتنبىء كفر (١) . أه .



● شبهات القائلين بحجية الإلهام فى الأحكام الشرعية :

ذكر الدبوسى عن بعض المبتدعة أن الإلهام حُجَّة فى الشرع ، وكذلك نقل صاحب « فصول البدائع فى أصول الشرائع » ، والزرکشى فى « البحر » ، والشوكانى فى « إرشاد الفحول » وغيرهم .

ومجمل ما استند إليه هؤلاء المبتدعة ما يأتى :

١ - إن الله تعالى يقول : ﴿ فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (٢) ، فبيّن أن النفوس مُلَهَّمة .

٢ - ويقول : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ... ﴾ (٣) ، أى ألهمها حتى عرفت مصالحها ، فيؤخذ منه مثل ذلك للآدمى بطريق الأولى .

٣ - ما جاء فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » ، ومن ينظر بنور الله لا يخطئ ولا يضل .

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم لو ابصرة : « استفت قلبك وإن أفثاك الناس وأفثوك وأفثوك » ، فجعل شهادة قلبه حُجَّة مُقَدِّمة على الفتوى .

٥ - حديث : « قد كان فيما قبلكم من الأمم مُحدثون » ، والمُحدث كما هو معلوم : الذى يُحدث فى سرّه وقلبه بالشئ ، فيكون كما حدث به . وقد يكون ذلك بخطاب من الملائكة الأعلى ، يسمع فيه صوتاً أو لا يسمع ، أو بصورة

(١) فصول البدائع فى أصول الشرائع - للعلامة الفناى : ٣٩١/٢

(٢) النحل : ٦٨

(٣) الشمس : ٨

يراها بعين بصره أو قلبه ، أو يكون إعلاماً من الله له بلا واسطة ، فينكشف له المجهول ، ويتجلى له المغيّب والمستور ، تكريماً من الله لأوليائه وأصفياه ، كما كرم أنبيائه بالوحي والمعجزة .

٦ - القياس على الرؤيا الصادقة ، وبخاصة رؤيا الرسول ﷺ ، فقد أخذ بعضهم من حديث : « إن الشيطان لا يتمثل بى » : أن من تمثلت صورته - صلى الله عليه وسلم - فى خاطره من أرباب القلوب ، وتصوّرت له فى عالم سره : أنه يخاطبه ويكلّمه ، فإن ذلك يكون حقاً ، بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم ، لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم (١) .

٧ - قصة العبد الصالح الذى ذكره الله فى سورة الكهف ، والمعروف باسم الخضر عليه السلام ، مع كليم الله موسى ، أحد أولى العزم من الرسل ، وقد أمره الله تعالى أن يتبع الخضر فى إلهاماته ، وإن خالفت ظاهر الشرع ، وقد اعترض عليه موسى فى مواقف ثلاثة لا يتفق تصرفه فيها مع أحكام الشريعة الظاهرة ، وكان الحق مع الخضر فى المسائل الثلاث ، كما بين ذلك القرآن الكريم ، وذلك أن موسى كان معه علم الظاهر ، وكان مع الخضر علم الباطن ، وهو « علم لدنى » يُعلّمه الله من يشاء من عباده ، كما قال تعالى عن الخضر : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾ (٢) .

* *

● الرد على هذه الشبهات :

ولا حجة فى شىء مما استند إليه هؤلاء :

١ - أما آية : ﴿ فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ فلها معنيان :

الأول : أن الاستعداد للفجور والتقوى أمر ركزه الله فى الفطرة ، فالإنسان قد خلّق مزوداً باستعدادات متساوية للخير والشر ، والهدى والضلال ، بحكم ازدواج طبيعته وخلقه من طين الأرض ونفخة الروح .

(١) فتح البارى : ٤٤/١٦ ، طبع مصطفى الحلبى . (٢) الكهف : ٦٥

والثانى : أن معنى : « أَلْهَمَهَا » بَيْنَ لَهَا ، وَعَرَفَهَا إِيَّاهَا ، بحيث تُمَيِّزُ
رشدَها من ضلالِها ، كما جاء ذلك عن مُفسِّرى السَّكْفِ (١) ، والآية على
ذلك نظير قوله تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ
السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (٣) .

على أن الإلهام فى الآية إلهام عام لكل نفس ، والإلهام الذى يحتاجون به
وله إلهام خاص بأرباب القلوب ، كما يقولون ، فلا دليل فى الآية ، ولا شبه
دليل .

٢ - وأما آية : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ فإن الله يُلهم كل كائن حى
ما تقوم به حياته ، وما يهتدى به إلى بقائه وحاجته كما قال تعالى : ﴿ الَّذِي
أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ (٤) .

وقد ألهم الله تعالى الدواب والطيور والحشرات ، ما تدبَّر به أمر نفسها
ونوعها ، وهذا من دلائل ربوبيته سبحانه لكل شيء . والإنسان لم يُحرم هذا
النوع من الهداية والإلهام ، وإلا فَمَنْ ألهم الطفل - منذ يولد - كيف يلتقم
ثدى أمه ؟ وَمَنْ علَّمه كيف يزرع ويصنع ، وكيف يستفيد من تجارب غيره ؟
فأما الاستدلال بالآية على أن بعض الناس يُلهم ويحدث بحيث يُعد إلهامه
حُجَّة فى الشرع ، فلا .

٣ - وأما حديث : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » فهو لم
يصل إلى درجة الصحة التى يُحتج بها (٥) ، وعلى التسليم بصحته ، فمعنى

(١) انظر روح المعانى : ١٤٣/٣٠ (٢) البلد : ١٠

(٣) الإنسان : ٣ (٤) طه : ٥٠

(٥) رواه الترمذى عن أبى سعيد واستغربه ، وكذا البخارى فى التاريخ ، ورواه
الطبرانى وابن عدى والحكيم عن أبى أمامة ، وابن جرير فى تفسيره عن ابن عمر ، قال
السخاوى ، بعد ما ساق هذه الطرق : وكلها ضعيفة ، وفى بعضها ما هو متماسك
لا يليق مع وجوده الحكم على الحديث بالوضع ، وهو بهذا يرد على ابن الجوزى حيث
حكم على الحديث بالوضع . قال المناوى : وحكم السخاوى على الكل بالضعف غير
صواب ، فقد قال الهيمتى : إسناده الطبرانى حسن ، وذكر المؤلف - يعنى السيوطى =

أنه ينظر بنور الله : صدق نظره فى الناس والحوادث ، فهو قد يرى شخصاً لأول مرة فيشك فيه ، ويظهر ذلك صحيحاً وتُصدّق الوقائع نظره .

وقد قال أحد الأعراب : إني إذا نظرت إلى الرجل من قفاه عرفت خُلُقَه .

قيل له : فإذا رأيت وجهه ؟

قال : ذاك كتاب أقرؤه !

فهذه فِرَاسة فطرية ، وهناك فِرَاسة تُكتسب بالتعلم والتحصيل ، كما نقلنا ذلك من قبل عن الراغب الأصفهاني .

على أننا لا ننكر أن للإيمان والعبادة ولتقوى والمجاهدة آثارها فى جلاء مرآة النفس ، وصدق فراستها وحدها ، فهذا ما قامت عليه الأدلة ، وما نقلناه تأييده عن ابن تيمية وينبغي أن يكون موضع اتفاق ، إنما الخلاف فى الاحتجاج بالفِرَاسة ونحوها على الأحكام الشرعية .

* *

● حديث : « استفت قلبك وإن أفتاك المفتون » :

وأما حديث وابصة : « استفت قلبك وإن أفتاك المفتون » ^(١) وما فى معناه ^(٢) ، والاستدلال به على أن فتوى القلب مقدّمة على فتوى المفتى بحكم الشرع ، فهو استدلال مردود ، وتحريف للكلم عن مواضعه .

= فى « الدرر » : أن الترمذى خرّجه من حديث ابن عمر وثوبان ، بزيادة : « وينطق بتوفيق الله » ، وذكر فى تعقيبات الموضوعات : أن الحديث حسن صحيح . (فىض القدير : ١٤٤ / ١) . وذكر الألبانى الحديث فى ضعيف الجامع الصغير ، فوافق السخاوى . (١) رواه الإمام أحمد (٢٢٨ / ٤) والدارمى (٢ / ٢٤٥ و ٢٤٦) فى مسنديهما ، والبخارى فى التاريخ وأبو يعلى (١٨٥٦) ، (١٨٥٧) والطبرانى (٤٠٣ / ٢٢) ، وحسنه النيووى فى رياض الصالحين وفى الأربعين (الحديث السابع والعشرون) : ٩٣ / ٢ ط . الرسالة ، وتبعه السيوطى فرمز له بالحسن فى جامعه الصغير وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع . (٢) مثل حديث أبى ثعلبة الخشنى : قلت يا رسول الله ، أخبرنى ما يحل لى ، وما يجرم على ؟ فقال : « البر : ما سكنت إليه النفس ، واطمأن إليه القلب . والإثم : ما لم تسكن إليه النفس ، ولم يطمئن إليه القلب وإن أفتاك المفتون » رواه الإمام أحمد (١٩٤ / ٤) وجوّد إسناده ابن رجب فى الجامع (٩٥ / ٢) . =

أولاً : لأن الحديث - كما نقل المناوى عن حجة الإسلام - لم يرد كل أحد لفتوى نفسه ، وإنما ذلك لوابصة فى واقعة تخصه (١) .

أى أن الحديث لم يجرى بلفظ عام ، بحيث تؤخذ منه قاعدة عامة ، بل جاء فى واقعة معينة لشخص معين ، ووقائع الأعيان لا عموم لها ، كما هو مقرر فى الأصول .

ثانياً : على فرض العموم ، فموضع هذا فيما لا نص فيه ولا حجة شرعية ، وإلا وجب اتباع الشرع ، قال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٢) ، وقال سبحانه : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، فكيف يوجب الله تعالى سؤالهم ثم ترك أجوبتهم وفتاواهم إلى فتاوى قلوبنا ؟

وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٤) ، ولم يقل : ردوه إلى خواطركم وأحاديث قلوبكم .

ثالثاً : أن المفتى يبنى فتواه على ظاهر الحال كما يعرضه له السائل ، وقد يكون هناك أمور خفية لا يطلع عليها ، لعله لو عرفها لغير فتواه . والمستفتى هو الذى يعرفها ، ولذلك تظل نفسه قلقة غير مطمئنة بما ألقى إليه من فتوى ، ففتوى المفتى هنا مثل قضاء القاضى ، الذى يحكم بالظاهر ، ويقضى على نحو ما يسمع ، ولكنه لا يجعل الحرام حلالاً لمن استقضاه إذا كان ألحن بحجته من خصمه صاحب الحق .

وبهذا يكون الاستدلال بالحديث على حجية الخواطر والإلهامات فى مواجهة أدلة الشرع ، استدلالاً باطلاً .

= ومثل حديث أبى أمامة قال : قال رجل : يا رسول الله ، ما الإثم ؟ قال : « إذا حال فى صدرك شيء فدعه » قال ابن رجب : أخرجه الإمام أحمد وابن حبان فى صحيحه واسناده جيد على شرط مسلم . المصدر السابق .

وأقوى من ذلك كله : حديث النواس بن سميان عند مسلم (٢٥٥٣) وفيه : « والإثم : ما حاك فى نفسك ، وكرهت أن يطلع عليه الناس » .

(١) فيض القدير : ٤٩٥/١ (٢) الأعراف : ٣

(٣) النحل : ٤٣ (٤) النساء : ٥٩

يقول العلامة ابن رجب الحنبلى فى شرح حديث وابصة « استفت قلبك » :
 « فدل حديث وابصة وما فى معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه ،
 فما سكن إليه القلب ، وانشرح إليه الصدر ، فهو البرّ والحلال ، وما كان
 خلاف ذلك فهو الإثم والحرام ، وقوله فى حديث النّوّاس بن سمعان :
 « الإثم ما حاك فى الصدر ، وكرهت أن يطلع عليه الناس » إشارة إلى أن
 الإثم ما أثر فى الصدر حرجاً وضيقاً وقلقاً واضطراباً ، فلم ينشرح له الصدر ،
 ومع هذا فهو عند الناس مستنكر بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه ، وهذا
 أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه ، وهو ما استنكره الناس على فاعله
 وغير فاعله . ومن هذا المعنى قول ابن مسعود رضى الله عنه : ما رآه
 المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح^(١) .
 وقوله فى حديث وابصة وأبى ثعلبة : « وإن أفتاك المفتون » يعنى أن ما حاك
 فى صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم ، فهذه مرتبة ثانية ،
 وهو أن يكون الشئ مستنكراً عند فاعله دون غيره ، وقد جعله أيضاً إثماً ،
 وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره للإيمان ، وكان المفتى يفتى له
 بمجرد ظن ، أو ميل إلى هوى ، من غير دليل شرعى ، فأما ما كان مع
 المفتى به دليل شرعى ، فالواجب على المستفتى الرجوع إليه ، وإن لم ينشرح له صدره ،
 وهذا كالرخص الشرعية مثل الفطر فى السفر والمرض ، وقصر الصلاة فى
 السفر ونحو ذلك ، مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهّال ، فهذا لا عبرة به .
 وقد كان النّبى ﷺ أحياناً يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم
 فيمتنعون من فعله ، فيغضب من ذلك ، كما أمرهم بفسخ الحج إلى
 العمرة^(٢) ، فكرهه من كره منهم ، وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من
 عمرة الحديبية فكرهوه ، وكرهوا مفاوضته لقريش على أن يرجع من عامه ،
 وعلى أن من أئاه منهم يرده إليهم^(٣) .

(١) أورده الهيثمى فى الحج (١/١٧٧ ، ١٧٨) وقال : رواه أحمد والبراز والطبرانى
 فى الكبير ورجاله موثقون . وصححه الحاكم (٣/٧٨ ، ٧٩) ووافقه الذهبى .
 (٢) روى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم أربعة عشر من أصحابه ، ذكرهم فى (زاد
 المعاد) وخرج أحاديثهم محققه حفظه الله فانظره (٢/١٧٨ ، ١٨٦) ط. الرسالة. بيروت .
 (٣) انظر الخبر مطولاً فى صحيح البخارى مع الفتح (٢٧٣١ و ٢٧٣٢) .

وفى الجملة . . فما ورد النص به ، فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (١) ، وينبغي أن يتلقى ذلك بانسراح الصدر والرضا ، فإن ما شرعه الله ورسوله يجب بالإيمان والرضا به والتسليم له ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٢) .

وأما ما ليس فيه نص من الله ولا رسوله ، ولا عمن يُقتدى بقوله من الصحابة وسلك الأئمة ، فإذا وقع فى نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان ، والمنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شئ ، وحكَّ فى صدره بشبهة موجودة ، ولم يجد من يفتى فيه بالرخصة ، إلا من يخبر عن رأيه ، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبيدنه ، بل هو معروف باتباع الهوى ، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك فى صدره ، وإن أفتاه هؤلاء المفتون ، وقد نص الإمام أحمد على مثل هذا أيضاً (٣) . أهـ .

والخلاصة : أن استفتاء القلب إنما يُطلب حيث لا يوجد مفت ثقة يستند إلى دليل شرعى معتبر ، يثق المسلم بعلمه ودينه معاً .

وأضاف العلامة الشوكانى معنى آخر فى حديث : « استفت قلبك » وهو : أن ذلك فى الواقعة التى تتعارض فيها الأدلة (٤) .

ومعنى هذا أن الأدلة حين تتعارض ، ولا يوجد مرجح واضح يرجح أحدها على الآخر ، يكون قلب المؤمن وما يفتى به مرجحاً من المرجحات :

أقول : ومثله تعارض أجوبة أهل الفتوى بالنسبة للعامى المقلد ، ولم يكن لديه مرجح لأحدهم على الآخر أو الآخرين ، فينبغى أن يرجع إلى من يطمئن إليه قلبه .

(٢) النساء : ٦٥

(١) الأحزاب : ٣٦

(٣) جامع العلوم والحكم ج ٢ / ١٠١ - ١٠٣ ط . الرسالة .

(٤) إرشاد الفحول ص ٢٤٩

ولكن متى يؤخذ فتوى القلب ؟ فى الإباحة أم التحريم أو فيهما معاً ؟ هنا يقول الإمام الغزالي : واستفتاء القلب إنما هو حيث أباح المفتى ، أما حيث حرّم فيجب الامتناع .

وهذا مقبول إذا كان تحريم المفتى بدليل مقنع .

ولكن أى قلب يعتمد عليه فى الفتوى ؟

هنا يذكر الغزالي أنه لا يعول على كل قلب ، فربّ قلب موسوس ينفى كل شيء ، وربّ متساهل يطير إلى كل شيء ، فلا اعتبار بهذين القلبين ، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق لدقائق الأحوال ، فهو المحك الذى يمتحن به حقائق الأمور ، وما أعز هذا القلب (١) .

● حديث : « لقد كان فيمن قبلكم محدثون » :

٥ - وأما حديث : « لقد كان فيمن قبلكم محدثون ، فإن يكن فى أمتى منهم أحد فعمر بن الخطاب » ، فهو حديث صحيح متفق عليه (٢) ، ولكن لا دليل فيه على الدعوى .

ولا بد من وقفة عند نص الحديث ، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « جزم بأنهم كائنون فى الأمم قبلنا ، وعلّق وجودهم فى هذه الأمة بـ « إن » الشرطية ، مع أنها أفضل الأمم ، لاحتياج الأمم قبلنا إليهم ، واستغناء هذه الأمة عنهم بكمال نبيها ورسالته ، فلم يحوج الله الأمة بعده إلى محدث ولا ملهم ، ولا صاحب كشف ولا منام . فهذا التعليق لكمال الأمة ، واستغنائها لا لنقصها » (٣) .

(١) إرشاد الفحول ص ٢٤٩

(٢) رواه البخارى من حديث أبى هريرة ، ومسلم من حديث عائشة .

(٣) انظر مدارج السالكين : ٣٩/١

والحديث ليس فيه أى دليل على أن المُحدِّث أو المُلهَم يعمل بحديث قلبه فى مواجهة شرع ربه ، ولو فعل لكان مُحدِّثاً من الشيطان لا من الرحمن .

قال الإمام ابن تيمية فيما نقله عنه تلميذه ابن القيم : وأما ما يقوله كثير من أصحاب الخيالات والجهالات : « حدَّثنى قلبى عن ربى » ، فصحيح أن قلبه حدَّثه ولكن عمن ؟ عن شيطانه ؟ أو عن ربه ؟! فإذا قال : « حدَّثنى قلبى عن ربى » كان مسنداً الحديث إلى مَنْ لم يعلم أنه حدَّثه به ، وذلك كذب .

قال : « ومحدِّث الأُمَّة - يعنى عمر بن الخطاب - لم يكن يقول ذلك ، ولا تفوّه به يوماً من الدهر ، وقد أعاذه الله من أن يقول ذلك ، بل كتب كاتبه يوماً : « هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب » فقال : لا ، امحه واكتب : « هذا ما رأى عمر بن الخطاب ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمن عمر ، والله ورسوله منه برىء » .

وقال فى الكلاله - ميراث مَنْ مات ولا والد له ولا ولد - : « أقول فيها برأى ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمنى ومن الشيطان » .

فهذا قول المُحدِّث بشهادة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنت ترى الاتحادى والحلولى والإباحى ، والشطاح والسماعى ، يجاهر بالقحة والغرية فيقول : حدَّثنى قلبى عن ربى !!

فانظر إلى ما بين القائلين والمرتبين ، والقولين والحالين ، وأعط كل ذى حق حقه ، ولا تجعل الزغل والخالص شيئاً واحداً (١) .

وأما ادعاء بعض المُحدِّثين أو المُلهَمين بأنه جاءه التحديث أو الإلهام أو الكشف مقروناً بسماع ، قطع بموجبه ، وأنه من الله تعالى إليه ، بعلم ضرورى يجده فى نفسه ، فقد حقق هذا المقام الإمام ابن القيم تحقيقاً يجب أن ننقله عنه ،

(١) مدارج السالكين لابن القيم : ١ / ٤٠

حتى لا تنزل الأقدام ، وتضل الأفهام . قال فى « المدارج » شارحاً لكلام الشيخ الهروى :

« قلت : أما حصوله بواسطه سمع : فليس ذلك إلهاماً ، بل هو من قبيل الخطاب ، وهذا يستحيل حصوله لغير الأنبياء ، وهو الذى خُصَّ به موسى ، إذ كان المخاطب هو الحق عزَّ وجلَّ .

وأما ما يقع لكثير من أرباب الرياضات من سماع : فهو من أحد وجوه ثلاثة ، لا رابع لها :

أعلاها : أن يخاطبه الملك خطاباً جزئياً . فإن هذا يقع لغير الأنبياء ، فقد كانت الملائكة تخاطب عمران بن حصين بالسلام ، فلما اكتوى تركت خطابه ، فلما ترك الكى عاد إليه الخطاب . وهو نوعان :

أحدهما : خطاب يسمعه بأذنه ، وهو نادر بالنسبة إلى عموم المؤمنين .

والثانى : خطاب يُلقى فى قلبه يخاطب به الملك روحه ، كما فى الحديث المشهور : « إن للملك لمة بقلب ابن آدم ، وللشيطان لمة . فلمة الملك : إبعاد بالخير ، وتصديق بالوعد ، ولمة الشيطان : إبعاد بالشر وتكذيب بالوعد » ، ثم قرأ : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ، وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، قيل فى تفسيرها : قوُّوا قلوبهم ، وبشِّروهم بالنصر . وقيل : احضروا معهم القتال .

والقولان حق . فإنهم حضروا معهم القتال ، وثبَّتوا قلوبهم .

ومن هذا الخطاب : واعظ الله عزَّ وجلَّ فى قلوب عباده المؤمنين كما فى جامع الترمذى ومسنَد أحمد من حديث النوَّاس بن سَمْعَانَ عن النِّبِيِّ ﷺ ،

(١) البقرة : ٢٦٨

(٢) الأنفال : ١٢

قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ضَرْبٌ مِثْلًا : صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ، وَعَلَى كَيْفَتِي الصِّرَاطِ سُورَانٌ ، لِهَمَّا أَبْوَابٌ مَفْتُحَةٌ ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سِتُورٌ مَرْخَاةٌ ، وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ ، وَدَاعٌ يَدْعُو فَوْقَ الصِّرَاطِ ، فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ : الْإِسْلَامُ . وَالسُّورَانُ : حُدُودُ اللَّهِ . وَالْأَبْوَابُ الْمَفْتُحَةُ : مُحَارِمُ اللَّهِ . فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يَكْشِفَ السِّتْرَ . وَالِدَاعِيُّ عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ : كِتَابُ اللَّهِ . وَالِدَاعِيُّ فَوْقَ الصِّرَاطِ : وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ » ، فَهَذَا الْوَاعِظُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ الْإِلَهَامُ الْإِلَهِيُّ بِوَاسِطَةِ الْمَلَائِكَةِ .

وَأَمَّا وَقُوعُهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ : فَمِمَّا لَمْ يَتَّبِعْ بَعْدَ . وَالْجُزْمُ فِيهِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ مُوقُوفٌ عَلَى الدَّلِيلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْخُطَابِ الْمَسْمُوعِ : خُطَابُ الْهَوَاتِفِ مِنَ الْجَانِ . وَقَدْ يَكُونُ الْمَخَاطَبُ جَنِيًّا مُؤْمِنًا صَالِحًا ، وَقَدْ يَكُونُ شَيْطَانًا . وَهَذَا أَيْضًا نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَخَاطَبَهُ خُطَابًا يَسْمَعُهُ بِأُذُنِهِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَلْقَى فِي قَلْبِهِ عِنْدَمَا يَلْمُ بِهِ . وَمِنْهُ وَعْدُهُ وَتَمَنِّيَتُهُ حِينَ يَعِدُ الْإِنْسِي وَيَمْنِيهِ ، وَيَأْمُرُهُ وَيَنْهَاهُ . كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ ، وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ ^(١) ، وَقَالَ : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُّكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ^(٢) . وَلِلْقَلْبِ مِنْ هَذَا الْخُطَابِ نَصِيبٌ ، وَلِلْأُذُنِ أَيْضًا مِنْهُ نَصِيبٌ ، وَالْعَصْمَةُ مُنْتَفِيَةٌ إِلَّا عَنِ الرُّسُلِ ، وَمَجْمُوعُ الْأُمَّةِ .

فَمَنْ أَيْنَ لِلْمَخَاطَبِ أَنْ هَذَا الْخُطَابُ رَحْمَانِي ، أَوْ مَلَكِي ؟ بَأَى بَرَهَانٍ ؟ أَوْ بَأَى دَلِيلٍ ؟ وَالشَّيْطَانُ يَقْذِفُ فِي النَّفْسِ وَحْيَهُ ، وَيَلْقَى فِي السَّمْعِ خُطَابَهُ ، فَيَقُولُ الْمَغْرُورُ الْمَخْدُوعُ : « قِيلَ لِي ، وَخُوطِبْتُ » صَدَقْتَ ، لَكِنَّ الشَّأْنَ فِي الْقَائِلِ لَكَ وَالْمَخَاطَبِ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِفَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ - وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمَّا طَلَّقَ نِسَاءَهُ ، وَقَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ بَنِيهِ - « إِنِّي لَاظُنُّ

(٢) البقرة : ٢٦٨

(١) النساء : ١٢٠

الشیطان - فیما یسترق من السمع - سمع بموتك ، فقفذه فی نفسك » ، فمن یأمن القراء بعدك یا شهر ؟

« النوع الثالث : خطاب حالی ، تكون بدايته من النفس ، وعوده إليها ، فیتوهمه من خارج ، وإنما هو من نفسه ، منها بدأ وإليها يعود .

وهذا كثيراً ما یعرض للسالک ، فیغلط فیهِ ، ویعتقد أنه خطاب من الله . کلمه به منه إلیهِ . وسبب غلطه : أن اللطيفة المدركة من الإنسان إذا صفت بالریاضة ، وانقطعت علقها عن الشواغل الكثيفة : صار الحکم لها بحکم استیلاء الروح والقلب على البدن ، ومصیر الحکم لها ، فتتصرف لهما ، فتتصرف عناية النفس والقلب إلی تجرید المعانی التي هی متصلة بهما . وتشتد عناية الروح بها ، وتصیر فی محل تلك العلائق والشواغل فتملاً القلب . فتتصرف تلك المعانی إلی المنطق ، والخطاب القلبی الروحی بحکم العادة ، ویتنفق تجرد الروح ، فتتشکل تلك المعانی للقوة السامعة بشكل الأصوات المسموعة ، وللقوة الباصرة بشكل الأشخاص المرئية ، فیرى صورها ، ویسمع الخطاب ، وكله فی نفسه لیس فی الخارج منه شيء ، ویحلف أنه رأى وسمع ، وصدق لكن رأى وسمع فی الخارج ، أو فی نفسه ؟ ویتنفق ضعف التمييز . وقلة العلم ، واستیلاء تلك المعانی على الروح ، وتجردها عن الشواغل .

فهذه الوجوه الثلاثة هی وجوه الخطاب ، ومن سمع نفسه غیرها فإنما هو غرور ، وخدع وتلبیس ، وهذا الموضع مقطع القول ، وهو من أجل المواضع لمن حققه وفهمه . والله الموفق للصواب » (١) .

❖ ❖

(١) مدارج السالکین : ٤٥/١ - ٤٨

● قياس الإلهام على الرؤيا الصادقة :

أما قياس الإلهام والكشف على الرؤيا الصادقة ، وخصوصاً رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم ، الذى لا يتمثل الشيطان به . . فهو قياس لم يستوف شرائطه ، لأن المقيس عليه نفسه غير مسلّم عند الخصم .

وقد علم أن الرؤى الصادقة مجرد مبشرات ومنبهات ، كما صح فى الحديث ، وليست أدلة تؤخذ منها الأحكام .

حتى رؤيا النبي ﷺ نفسه ، لا يجوز أن تكون مصدراً لحكم شرعى ، لم يثبت بالقرآن والسنة ، بعد أن أكمل الله لنا الدين ، وأتم به علينا النعمة ، وهو ما قرره المحققون من علماء الأمة ، وردوا على من اتخذ من حديث : « إن الشيطان لا يتمثل بى » - وهو صحيح متفق عليه - دليلاً على أنها تكون حجة يلزم العمل بها .

قالوا : لا تكون الرؤيا حجة ، ولا يثبت بها حكم شرعى ، وإن كانت رؤيا النبي ﷺ رؤيا حق ، والشيطان لا يتمثل به ، لكون النائم ليس من أهل التحمل للرواية لعدم ضبطه وحفظه (١) .

ونضيف هنا أمراً آخر ، وهو : أن الرائي لا يمكنه أن يجزم ويوقن بأن الذى رآه هو النبي ﷺ ، إلا إذا كان يعرف صورته فى اليقظة معرفة تامة ، وذلك لا يتحقق إلا للصحابة رضى الله عنهم . وربما لمن عرف أوصافه عليه الصلاة والسلام معرفة كاملة . وسنحقق ذلك بتفصيل فى موضع آخر .

وذكر الشوكانى قولاً آخر : أنه يعمل بالرؤيا ما لم تخالف شرعاً ثابتاً .

قال الشوكانى : « ولا يخفأك أن الشرع الذى شرعه الله لنا على لسان نبينا ﷺ قد كمله الله عز وجل ، وقال : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٢) ، ولم

(٢) المائدة : ٣

(١) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٤٩

يأتنا دليل يدل على أن رؤيته في النوم بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال فيها بقول ، أو فعل فيها فعلاً ، يكون دليلاً وحجة . بل قبضه الله إليه بعد أن كمل لهذه الأمة ما شرعه لها على لسانه ، ولم يبق بعد ذلك حاجة للأمة في أمر دينها ، وقد انقطعت البعثة لتبليغ الشرائع وتبيينها بالموت ، وإن كان رسولاً حياً وميتاً . وبهذا نعلم أن لو قدرنا ضبط النائم لم يكن ما رآه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله حجة عليه ولا على غيره من الأمة » (١) . أهـ .



● قصة الخضر مع موسى :

وأما الاستدلال بقصة الخضر مع موسى ، أو موسى مع الخضر عليهما السلام ، فلا يملك المسلم فيها أو فيما شابهها إلا أن يقف موقف موسى أولاً ، بأن ينكر كل ما خالف ظاهر الشرع ، إلا أن يكون معه أمر من الله باتباع ذلك الآخر المخالف ، ولا أمر بعد رسول الله ﷺ ، فقد اكتمل الدين وانقطع الوحي ، فموسى ينفذ أمر الله باتباع الخضر ، والخضر ينفذ أمر الله كذلك في مواقفه الثلاثة ، كما سجل القرآن ذلك على لسانه إذ يقول في نهاية القصة لموسى : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ، ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (٢) .

وللإمام أبي إسحاق الشاطبي ، كلمة نيرة يرد بها على من تعلق بقصة الخضر عليه السلام في جواز مخالفة الشريعة باسم الكشف أو غيره ، ذكرها في كتابه القيم « الموافقات » قال :

« وأما قصة الخضر - عليه السلام - وقوله : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ ، فيظهر به أنه نبي وذهب إليه جماعة من العلماء استدلالاً بهذا القول . ويجوز

(٢) الكهف : ٨٢

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٤٩

للنبي أن يحكم بمقتضى الوحي من غير إشكال ، وإن سلم فهي قضية عين ،
ولأمر ما ، وليست جارية على شرعنا .

والدليل على ذلك أنه لا يجوز في هذه الملة لولى ، ولا لغيره من ليس
بنبي أن يقتل صبياً لم يبلغ الحُلُم ، وإن علم أنه طُبع كافراً ، وأنه لا يؤمن
أبداً ، وأنه إن عاش أرهق أبويه طغياناً وكفراً ، وإن أُذن له من عالم الغيب
فى ذلك ، لأن الشريعة قد قررت الأمر والنهى ، وإنما الظاهر فى تلك القصة
أنها وقعت على مقتضى شريعة أخرى ، وعلى مقتضى عتاب موسى - عليه
السلام ، وإعلامه أن ثمَّ علماً آخر ، وقضايا آخر لا يعلمها هو .

فليس كل ما اطلع عليه الولى من الغيوب يسوغ له شرعاً أن يعمل عليه ،
بل هو على ضرين :

أحدهما : ما خالف العمل به ظواهر الشريعة من غير أن يصح رده إليها ،
فهذا لا يصح العمل عليه ألبتة .

والثانى : ما لم يخالف العمل به شيئاً من الظواهر ، أو إن ظهر منه
خلاف فيرجع بالنظر الصحيح إليها ، فهذا يسوغ العمل عليه . وقد تقدّم
بيانه .

فإذا تقرر هذا الطريق فهو الصواب ، وعليه يُربى المربى ، وبه يُعلّق همم
السالكين ، تأسيساً بسيد المتبوعين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو
أقرب إلى الخروج عن مقتضى الحظوظ ، وأولى برسوخ القدم ، وأحرى بأن
يتابع عليه صاحبه ، ويُقتدى به فيه ، والله أعلم « (١) .

وقبل الشاطبى بين شيخ الإسلام ابن تيمية بالأدلة الناصعة من الكتاب
والسنة الغلط الذى وقع لأولئك القوم فى الاحتجاج بقصة موسى والخضر
على مخالفة الشريعة ، وما ذكره : أن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى

(١) الموافقات : ٢/ ٢٩٦ ، ٢٩٧

الخضر ولا أوجب الله على الخضر متابعتة وطاعته ، بل قد ثبت في الصحيحين : « أن الخضر قال له : يا موسى ؛ إني على علم من علم الله علَّمنيه الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم الله علَّمكه الله لا أعلمه » ، وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة .

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال فيما فضَّله الله به على الأنبياء ، قال : « كان النبي يُبعث إلى قومه خاصة ، وبُعث إلى الناس عامة » .

فدعوة محمد - صلى الله عليه وسلم - شاملة لجميع العباد ، ليس لأحد الخروج عن متابعتة وطاعته ، والاستغناء عن رسالته ، كما ساغ للخضر الخروج عن متابعتة موسى وطاعته ، مستغنياً عنه بما علَّمه الله .

وليس لأحد ممن أدركه الإسلام أن يقول لمحمد : إني على علم من علم الله علَّمنيه الله لا تعلمه .

ومن سوَّغ هذا ، أو اعتقد أن أحداً من الخلق - الزهاد والعباد أو غيرهم - له الخروج عن دعوة محمد - صلى الله عليه وسلم - ومتابعتة ، فهو كافر باتفاق المسلمين ، ودلائل هذا من الكتاب والسُّنة أكثر من أن تُذكر هنا .

وقصة الخضر ليس فيها خروج عن الشريعة ، ولهذا لما بيَّن الخضر لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل ، وافقه موسى ، ولم يختلفا حينئذ . ولو كان ما فعله الخضر مخالفاً لشريعة موسى لما وافقه

ومثل هذا وأمثاله يقع للمؤمنين بأن يختص أحد الشخصين بالعلم بسبب يبيح له الفعل في الشريعة ، والآخر لا يعلم ذلك السبب ، وإن كان قد يكون أفضل من الأول ، مثل شخصين دخلا إلى بيت شخص ، وكان أحدهما يعلم طيب نفسه بالتصرف في منزله ، إما بإذن لفظي أو غيره ، فيتصرف ، وذلك مباح في الشريعة ، والآخر الذي لم يعلم هذا السبب لا يتصرف .

وخرق السفينة كان من هذا الباب ، فإن الخضر كان يعلم أن أمامهم ملكاً يأخذ كل سفينة غصباً ، وكان من المصلحة التي يختارها أصحاب السفينة إذا علموا ذلك ، لئلا يأخذها . . خير من انتزاعها منهم .

ونظير هذا حديث الشاة التي أصابها الموت فذبحتها امرأة بدون إذن أهلها ، فسألوا النبي ﷺ عنها فأذن لهم في أكلها ، ولم يلزم التي ذبحت بضمنان ما نقصت بالذبح ، لأنه كان مأذوناً فيه عرفاً ، والإذن العرفي ، كالإذن اللفظي .

ولهذا بايع النبي ﷺ عن عثمان في غيبته بدون استئذانه لفظاً .

ولهذا لما دعاه أبو طلحة ونفراً قليلاً إلى بيته ، قام بجميع أهل المسجد لما علم من طيب نفس أبي طلحة ، وذلك لما يجعله الله من البركة ، وكذلك حديث جابر .

وقد ثبت أن لحاماً ، دعاه فاستأذنه في شخص يستتبعه ؛ لأنه لم يكن يعلم من طيب نفس اللحام ما علمه من طيب نفس أبي طلحة وجابر وغيرهما .

وكذلك قتل الغلام ، كان من باب دفع الصائل على أبويه ، لعلمه بأنه كان يفتنهما عن دينهما ، وقتل الصبيان يجوز إذا قاتلوا المسلمين ، بل يجوز قتلهم لدفع الصول على الأموال .

فلهذا ثبت في صحيح البخاري أن نجدة الحروري (من رؤوس الخوارج) لما سأل ابن عباس عن قتل الغلمان قال : « إن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر من الغلام فاقتلهم وإلا فلا تقتلهم » (١) .

* *

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - المجلد الحادى عشر - ، ص ٤٢٥ ، وما ذكره عن ابن عباس هنا ، فإنما قصد به - كما قال السبكي - الحاجة والإحالة على ما لا يمكن ، قطعاً لطمعه في الاحتجاج بقصة الخضر ، وليس مقصوده - رضى الله عنه - أنه إن حصل له ذلك يجوز القتل (انظر روح المعاني للألوسى : ١٧/١٦)

● شهادة القلب فى التحرى :

زاد بعضهم دليلاً آخر ، لمشروعية الاحتجاج بالإلهام على الأحكام ، فاستدل بما قرره الفقهاء من الترجيح بين القياسين المتعارضين بشهادة القلب ، وكذلك أنواع التحرى فى القبلة ، واختلاط الحرام بالحلال ، والنجس بالطاهر .

ذكر ذلك العلامة الفناى الحنفى ، ورد عليه قائل : « التحرى ليس من الإلهام المخصوص بالعدل التقى ، بل هو دليل ضرورى لا يُعمل به إلا عند العجز عن أسباب العلم ، مشروع فى حق الصالح والطارح » (١) . أهـ .

* * *

(١) فصول البدائع : ٣٩٢/٢

٢ - ادعاء العصمة لما جاء عن طريق الكشف والإلهام

من النقاط الأساسية التي خطأً فيها المحققون من علماء السُّنة الطائفة التي غلت في إثبات الإلهام وحجته : هي اضمافهم على ما جاءهم عن طريق الإلهام والكشف لوناً من القداسة والعصمة ، بدعوى أنه من الله تعالى ، وما كان من عند الله فهو حق لا يدخله باطل .

وإذا كانت أقوال الأئمة المجتهدين منذ عصر الصحابة فمن بعدهم قابلة للصواب والخطأ ، وهم مأجورون على الصواب أجرين ، ومأجورون على الخطأ أجراً واحداً ، لإخلاصهم واستفراغهم الوسع في تحرّى الصواب وتحصيله ، فإن خواطر الصوفية وإلهاماتهم لا تقبل الخطأ في زعمهم .

ولهذا وجدنا مثل صاحب « فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت » في أصول الفقه ، وهو ذو نزعة صوفية ظاهرة ، يرد على العلامة ابن الهمام الحنفى - الذى نفى أن يكون الإلهام حُجَّةً أصلاً لانعدام ما يوجب نسبته إلى الله تعالى - قائلاً : « إن الإلهام لا يكون إلا مع خلق علم ضرورى أنه من عند الله تعالى ، أو من عند الروح المحمدى ، فحينئذ لا يتطرق إليه شبهة الخطأ ، وهذا النحو من العلم أعلى مما يحصل بالأدلة غير القاطعة ، فالعجب كل العجب من مثل هذا الشيخ قد رفض وعاء من العلم ، ولعله زعم أن الإلهام ما يحدث فى القلب من قبيل الخطرات ، وليس كذلك ، أما سمعتَ ما كتب الشيخ قطب وقته أبو يزيد البسطامى قُدِّس سره الشريف لبعض من المُحدِّثين : أنتم تأخذون عن ميت فتنسبون إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ، ونحن نأخذ من الحى الذى لا يموت ! وإن تأملتَ فى مقامات الأولياء ومواجيدهم وأذواقهم كمقامات الشيخ محيى الدين ، وقطب الوقت محيى المِلَّة والدين السيد عبد القادر الجيلانى ، الذى قدّمه على

رقاب كل ولى ، والشيخ سهل بن عبد الله التستري والشيخ أبى مدين
المغربى ، والشيخ أبى يزيد البسطامى ، وسيد الطائفة الجنيد البغدادى ،
والشيخ أبى بكر الشبللى ، والشيخ عبد الله الأنصارى ، والشيخ أحمد
النامقى ، وغيرهم - قُدِّست أسرارهم - علمت أن ما يُلْهَمون به لا يتطرق
إليه احتمال وشبهة ! بل هو حق حق حق ، مطابق لما فى نفس الأمر !
ويكون مع خلق علم ضرورى أنه من الله تعالى ، لكن لا يتلون هذا الوعاء
من العلم إلا بالمدد المحمدى وتأَييده ، لا بالذات من غير وسيلة أصلاً ،
وإن تأملت فى كلام الشيخ الأكبر خليفة الله فى الأرضين خاتم فص الولاية
الشيخ محبى الملة والدين الشيخ محمد بن العربى قُدِّس سره ووفقنا لفهم
كلماته الشريفة ، لما بقى لك شائبة وهم وشك فى أن ما يُلْهَمون به من الله
تعالى . ومما يصلح ههنا أنه علم ضرورة من الدين أن أولياء هذه الأمة أفضل
من أولياء الأمم السابقين ، كما أن نبيهم أفضل من نبي السابقين ، ولا شك
أن الأولياء الذين كانوا فى بنى إسرائيل مثل مريم وأم موسى وزوجة فرعون
كان يُوْحى إليهم ، ولا أقل من أن يكون إلهاماً ، ولا يكون إلا مع خلق علم
ضرورى أنه من الله تعالى ، فهو حُجَّة قاطعة ، ولو لم يكن أحد من هذه
الأمة المرحومة الفاضلة منهم أفضل فى تحصيل العلم القطعى ، فتكون مفضولة
عنهم غاية المفضولية ، لأن التفاضل ليس إلا بالعلم ، والفضل بما عده غير
معتد به ، ولا خلف أشنع من هذا اللازم فافهم » (١) .

وقد نقلنا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ما يرد على آخر هذه المقولة ،
باستغناء هذه الأمة عن المُحدِّثين والمُلْهَمين ، بكمال رسالة نبيهم ، وتمام
شريعته ، ولهذا كانت صيغة الحديث : « فإن يكن فى أمتى منهم أحد فعمر » .

أما ما ذكره صاحب الفوائد ، فهو كلام خطابى غير علمى ، ومجرد

(١) فواتح الرحموت المطبوع مع المستصفى للغزالي : ٣٧٢/٢

دعاوى عريضة من غير برهان ، وقد خلط فى الأسماء التى حشرها الخابل بالنابل ، والسُّنَى بالمبتدع ، والمُؤَحَّد بالحلولى والاتحادى ، ومن عجب أن يكتب هذا فى علم الأصول ، الذى هو ميزان العقول ، ومنطق المنقول !

وما قاله صاحب « الفواتح » هذا وأمثاله شبيه بما قاله الشيعة فى أئمتهم ، وهو ما أنكره أهل السُّنَّة عليهم .

فقد انتهى قول الشيعة الاثنا عشرية بإلهام أئمتهم الاثنى عشر ، إلى القول بعصمتهم ، فما يُلهمونه لا يتطرق إليه احتمال خطأ ، لأنه ليس ناشئاً عن اجتهاد ، كسائر الأئمة ، يحتمل الصواب والخطأ ، ويؤجر فيه المصيب مرتين ، والمُخطئ مرة واحدة ، إنما هو إلهام من الله للإمام يكشف له به ما غاب عن غيره ، فهو الصواب حتماً ، سواء أكان خبراً أم حكماً . فإن كان خبراً فهو الصدق ولا بد ، وإن كان حكماً فهو العدل لا مراء !

وبهذا أثبتوا عصمة لغير رسول الله ﷺ ، وأوجبوا طاعة لغير الله ورسوله ، على خلاف ما قرره محكمات القرآن الكريم ، وبيّنات الحديث الشريف .

بل لقد بلغ الاعتداد بالإلهام الذى يُمنح لبعض الناس فى بعض المواقف أو القضايا : أن قال مَنْ قال من الغلاة والمنحرفين : إنّ باب النبوة لم يُغلق ، وإن الوحي الذى نزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - لم يكن هو الوحي الأخير ، بل يمكن أن ينزل على غيره !

بل تناول بعضهم فى وقاحة وسفالة ، ممن ينتسب إلى فلسفة الإشراق ، فقال لعنه الله : لقد حجّر ابن آمنة واسعاً حين قال : لا نبى بعدى !

وأعتذر إلى الله وإلى رسوله من وقاحة العبارة وسوء أدبها ، وكل إناء ينضح بما فيه !



● لا عصمة لغير الكتاب والسنة :

ومن الواجب أن نقرر هنا بكل وضوح ويقين لا يعتريه ريب :

أنه لا عصمة لغير ما ثبت عن الله ورسوله . وكل أحد بعد ذلك يُؤخذ من كلامه ويرد عليه . إن الله أمرنا أن نرجع في معرفة أحكام شرعه إلى كتابه تعالى وسنة نبيه ، وقال : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٦) .

فلم يأمرنا أن نرجع إلى قلوبنا أو أذواقنا أو خواطرنا وما يكشف لنا ، فإن شيئاً من ذلك لا عصمة له ، وقد يصح مرة ولا يصح أخرى .

قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي : قد ضمنت لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة ، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام (٧) .

ولهذا كان أول المُحدثين المُلهَمين في هذه الأمة - وهو عمر بن الخطاب كما ثبت في الصحيحين - يرجع إلى القرآن والسنة ويحكمهما في كل ما يعرض له .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « كان عمر بن الخطاب وقافاً عند كتاب الله ، وكان أبو بكر الصديق يُبين له أشياء تخالف ما يقع له ، كما بين له يوم

(١) الأعراف : ٣ (٢) النور : ٥٤ (٣) النور : ٥٤

(٤) الحشر : ٧ (٥) النور : ٦٣ (٦) النساء : ٥٩

(٧) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ، مجموع الفتاوى : ٩١/٢

الحديبية ، ويوم موت النبی - صلى الله عليه وسلم - ويوم قتال مانعى الزكاة ، وغير ذلك .

وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة ، فتارة يرجع إليهم ، وتارة يرجعون إليه ، وربما قال القول فترد عليه امرأة من المسلمين قوله ، وتبين له الحق ، فيرجع إليها ، ويدع قوله .

وربما يرى رأياً فيذكر له حديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيعمل به ويدع رأيه ، وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه فى قضايا متعددة ، وكان يقول القول ، فيقال له : أحسنت ، فيقول : والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأ !

فإذا كان هذا إمام المحدثين ، فكل ذى قلب يُحدّثه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر ، فليس فيهم معصوم ، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم ، وإن كان طائفة تدعى أن الولي محفوظ ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة - والحكيم الترمذى قد أشار إلى هذا - فهذا باطل مخالف للسنة والإجماع .

ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإن كانوا متفاضلين فى الهدى ، والنور والإصابة .

ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث ، لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة ، فلا يأخذ إلا شيئاً معصوماً محفوظاً . أما المحدث فيقع له صواب وخطأ ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه ، وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسنة ، فما وافق آثار الرسول فهو الحق ، وما خالف ذلك فهو باطل ، وإن كانوا مجتهدين فيه ، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم ، ويغفر لهم خطأهم .

ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداءً واتباعاً للآثار النبوية ، فهو أعظم إيماناً وتقوى « (١) . أهـ .



• نتائج الإلهام غير ثابتة ولا مطردة :

يؤكد ذلك أن الإلهام أو الكشف - كما قال صاحب « المنار » رحمه الله في تفسيره - إنما هو ضرب من إدراك النفس الناطقة ، غير ثابت ولا مطرد ، فليس بدليل عقلى ولا شرعى ، إنما هو إدراكات ناقصة تخطئ وتصيب ، وقد عرفت أسبابه الطبيعية ، وأن منها ما هو فطرى ، ومنها ما هو كسبى وصناعى ، كالتنويم المغناطيسى المعروف فى هذا العصر ، وما يسمونه قراءة الأفكار ، ومراسلة الأفكار ، ويشبهونه بنقل الأخبار بخطوط الأسلاك الكهربائية وبدونها ، وهو يقع للمؤمن والكافر ، والبرِّ والفاجر ، ويعترف به صوفية المسلمين لصوفية الهندوس وغيرهم ، كما يعترفون بتلبس الشياطين عليهم فيه ، وقلة من يُمَيِّز بين الكشف الشيطانى والكشف الحقيقى منهم ، ولا يصح أن يُسمى حقيقياً إلا ما وافق نصاً قطعياً .

ومن دلائل الخطأ والتلبس والتخيلات فى الكشف الذى يسمونه « النورانى » تعارض أهله وتناقضهم فيه ، وما يذكرونه فيه من معلوماتهم المختلفة باختلاف معلوماتهم الفنية والخرافية والشرعية . . . فترى بعضهم يذكر فى كشفه « جبل قاف » المحيط بالأرض ! و« الحية » المحيطة به ! كما تراه فى ترجمة الشعرانى للشيخ أبى مدين ، وهو من الخرافات التى لا حقيقة لها .

ومنهم من يذكر فى كشفه الأفلاك وكواكبها على الطريقة اليونانية الباطلة أيضاً ، وأكثرهم يذكرون فى كشفهم الأحاديث الموضوعة ، فإن اعترض عليهم - أو على المفتونين بكشفهم - علماء الحديث ، قالوا : إن الحديث قد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧

صح في كشفنا ، وإن لم يصح في رواياتكم ، وكشفنا أصح ، لأنه من علم اليقين ، وعلمكم ظني !

والحاصل أن كشفاً هذا شأنه وشأن أهله ، إن صح أن نُصدِّقه فيما لا يخالف الشرع وعقائده وأحكامه ، فلا يصح لمن يؤمن بكتاب الله وسُنَّة رسوله ، أن يُصدِّق منه ما يخالفهما ، وأن يُثبت من أمر عالم الغيب ما لم يثبت بهما ، وما أغنانا عن هذا كله (١) .

* * *

(١) تفسير المنار للعلامة محمد رشيد رضا : ٤٤٧/١١ ، الطبعة الرابعة .

وقد ذكر العلامة الألوسي عن صاحب الفتوحات المكية في الباب (ص ٣٧١) من أوصاف العرش وقوائمه وأنه أحد حملته ! وأنه أنزل عند أفضل قوائمه ! قال : وأطال الكلام في هذا الباب ، وأتى فيه بالعجب العجيب ، وليس له - في أكثر ما ذكره فيه - مستند نعلمه من كتاب الله تعالى ، أو سُنَّة رسوله ﷺ ومنه ما لا يجوز أن نقول بظاهره . (انتهى من روح المعاني : ج ١٦ / ١٦١) .

٣ - ضلالة ازدراء العلم الشرعى

ومن ضلالات المعظمين للكشف والإلهام ، والقائلين بحجيته ، المؤمنين بقدسيته ، ازدراؤهم للعلم الشرعى : علم القرآن والسنة والفقه والأصول ، وما تفرع عنها ، وتحقير أولئك الذين يذيون شموع أعمارهم فى طلبه وتحصيله ، والتعمق فيه ، مستغنين بكشفهم المزعوم عن السعى لتلقى العلم من أهله ، جاهلين أو متجاهلين : أن الأنبياء لم يُورثوا ديناراً ولا درهماً ، إنما ورثوا أممهم العلم ، وأن « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ^(١) ، كما نطق بذلك حديث المعصوم ، وكما أجمعت عليه الأمة .

والعلم المفروض طلبه هنا هو علم النبوة ، الذى به يُعرف الله سبحانه ، ويُعرف الطريق إليه ، ويُعرف ما يحبه وما يكرهه ، ولا طريق لذلك إلا معرفة الشريعة التى جاء بها محمد ﷺ . وبها يعرف المسلم دينه ، ويصحح عقيدته وعبادته ويضبط سلوكه .

فالعلم بشرع الله تعالى ، كما نزل به وحيه إلى رسوله فى كتابه وسنته ، هو الدليل المعصوم الذى لا يخطئ ولا ينسى .

وهو - كما قال ابن القيم - تركة الأنبياء ، وتراثهم ، وأهله عصبتهم ووراثتهم ، وهو حياة القلوب ، ونور البصائر ، وشفاء الصدور ، ورياض العقول ، ولذة الأرواح ، وأنس المستوحشين ، ودليل المتحيرين ، وهو الميزان الذى به توزن الأقوال والأعمال والأحوال .

(١) روى من طرق كثيرة عن عدد من الصحابة بأسانيد ضعيفة ، ولذا صححه السيوطى لغيره كما فى « فيض القدير » ، وصححه من المعاصرين الألبانى أيضاً فى تخريج كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عاجلها الإسلام » ص ٨٦ ، وذكره فى صحيح الجامع الصغير وزيادته (٣٩١٣ ، ٣٩١٤) .

وهو الحاكم المفرق بين الشك واليقين ، والغى والرشاد ، والهدى والضلال ، به يُعرف الله ويُعبد ، ويُذكر ويُوحَّد ، ويُحمد ويُمجَّد ، وبه اهتدى إليه السالكون ، ومن طريقه وصل إليه الواصلون ، ومن بابه دخل عليه القاصدون .

به تُعرف الشرائع والأحكام ، ويتميز الحلال من الحرام ، وبه تُوصل الأرحام ، وبه تُعرف مراضى الحبيب ، وبمعرفتها ومتابعتها يوصل إليه من قريب .

وهو إمام والعمل مأموم ، وهو قائد والعمل تابع ، وهو الصاحب فى الغربة ، والمُحدِّث فى الخلوة ، والأنيس فى الوحشة ، والكاشف عن الشبهة ، والغنى الذى لا فقر على مَنْ ظفر بكنزهِ ، والكنف الذى لا ضيعة على مَنْ أوى إلى حرزه .

مذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وطلبه قربة ، وبذله صدقة ، ومدارسته تعدل الصيام والقيام ، والحاجة إليه أعظم منها إلى الشراب والطعام .

قال الإمام أحمد - رضى الله عنه - : الناس إلى العلم أحوج منهم إلى الطعام والشراب ، لأن الرجل يحتاج إلى الطعام والشراب فى اليوم مرة أو مرتين ، وحاجته إلى العلم بعدد أنفاسه .

ورويننا عن الشافعى - رضى الله تعالى عنه - أنه قال : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة ، ونص على ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه .

وقال ابن وهب : كنت بين يدى مالك - رضى الله عنه - فوضعت ألواحى وقمت أصلى ، فقال : ما الذى قمتَ إليه بأفضل مما قمتَ عنه . . . ذكره ابن عبد البر وغيره .

واستشهد الله - عزَّ وجلَّ - بأهل العلم على أَجَلٍ مشهود به وهو « التوحيد » ،

وقرن شهادتهم بشهادته ، وشهادة ملائكته ^(١) ، وفي ضمن ذلك تعديلهم ، وأنه سبحانه وتعالى لا يستشهد بمجروح .

ومن ههنا - والله أعلم - يؤخذ الحديث المعروف : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ^(٢) .

وهو حُجَّةُ الله في أرضه ، ونوره بين عباده ، وقائدهم ودليلهم إلى جنته ، ومُذْنِبِهِمْ من كرامته . ويكفى في شرفه : أَنَّ فضل أهله على العباد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وَأَنَّ الملائكة لتضع لهم أجنتها ، وتظلمهم بها ، وَأَنَّ العالم يستغفر له مَنْ في السموات وَمَنْ في الأرض ، حتى الحيتان في البحر ، وحتى النمل في جحرها ، وَأَنَّ الله وملائكته يصلون على معلمي الناس الخير .

ولقد رحل كليم الرحمن موسى بن عمران - عليه الصلاة والسلام - في طلب العلم هو وفتاه ، حتى مسَّهما النَّصَبُ في سفرهما في طلب العلم ، حتى ظفروا بثلاث مسائل ، وهو من أكرم الخلق على الله وأعلمهم به .

وأمر الله رسوله أن يسأله المزيد منه فقال : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ ^(٣) ، وحرَّم الله صيد الجوارح الجاهلة ، وإنما يُباح للأمة صيد الجوارح العالمة ، فهكذا جوارح الإنسان الجاهل لا يجدى عليه صيدها من الأعمال شيئاً ^(٤) . أم .

* *

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (آل عمران : ١٨) .

(٢) رواه البيهقي في سننه ، وقواه ابن القيم في « مفتاح دار السعادة » . انظر : تخريجنا له في كتابنا « كيف نتعامل مع السنة النبوية » .

(٣) طه : ١١٤ (٤) مدارج السالكين : ٤٦٩/٢ ، وما بعدها .

● الصوفية الأولون ملتزمون باتباع الشريعة :

ولا غرو أن وجدنا من سادات الصوفية مَنْ أنكر على المنحرفين هذه الدعاوى العريضة التى زعموا فيها الاستغناء عن علم الكتاب والسُّنة .
ونذكر هنا بعض ما نقله ابن القيم فى « مدارج السالكين » عن المعتدلين من أكابر شيوخهم :

« قال سيد الطائفة وشيخهم الجنيد بن محمد رحمه الله : الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا على مَنْ اقتفى آثار الرسول ﷺ .

وقال : مَنْ لم يحفظ القرآن ، ويكتب الحديث ، لا يُقتدى به فى هذا الأمر ، لأن علمنا مُقيّد بالكتاب والسُّنة .

وقال : مذهبنا هذا مُقيّد بأصول الكتاب والسُّنة .

وقال أبو حفص - رحمه الله - : مَنْ لم يزن أفعاله وأحواله فى كل وقت بالكتاب والسُّنة ، ولم يتهم خواطره ، فلا يُعد فى ديوان الرجال .

وقال أبو سليمان الداراني - رحمه الله - : ربما يقع فى قلبى النكتة من نكت القوم أياًما ، فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين : الكتاب ، والسُّنة .

وقال أبو زيد : عملتُ فى المجاهدة ثلاثين سنة ، فما وجدتُ شيئاً أشد على من العلم ومتابعته . .

وقال مرة لخدمه : قم بنا إلى هذا الرجل الذى قد شهر نفسه بالصلاح لنزوره ، فلما دخلا عليه المسجد تنخع ، ثم رمى بها نحو القبلة ، فرجع فلم يُسلم عليه ، وقال : هذا غير مأمون على أدب من آداب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه ؟

وقال : لقد هممتُ أن أسأل الله تعالى أن يكفينى مؤنة النساء ، ثم قلت : كيف يجوز لى أن أسأل الله هذا ، ولم يسأله رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - ؟ ولم أسأله ، ثم إن الله كفانى مؤنة النساء ، حتى لا أبالى
استقبلتنى امرأة أو حائط .

وقال : لو نظرتكم إلى رجل أعطى من الكرامات إلى أن يرتفع فى الهواء ،
فلا تغتروا به ، حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهى ، وحفظ الحدود ،
وأداب الشريعة !

وقال أحمد بن أبى الخوارى - رحمه الله - : مَنْ عمل عملاً بلا اتباع
سُنَّة ، فباطل عمله « (١) .

قال ابن القيم : « وأما الكلمات التى تُروى عن بعضهم : من التزهيد فى
العلم ، والاستغناء عنه ، كقول مَنْ قال : « نحن نأخذ علمنا من الحى
الذى لا يموت ، وأنتم تأخذونه من حى يموت » !

وقول الآخر - وقد قيل له : ألا ترحل حتى تسمع من عبد الرزاق ؟
فقال : ما يصنع بالسماع من عبد الرزاق ، مَنْ يسمع من الخلاق ؟!
وقول الآخر : العلم حجاب بين القلب وبين الله عزَّ وجلَّ !

وقول الآخر : إذا رأيت الصوفى يشتغل بـ « أخبرنا » و « حدثنا » فاغسل
يدك منه !

وقول الآخر : لنا علم الحرق ، ولكم علم الورق .
ونحو هذا من الكلمات التى أحسن أحوال قائلها : أن يكون جاهلاً يُعذر
بجهله ، أو شاطحاً معترفاً بشطحه ، وإلا فلولا عبد الرزاق وأمثاله ،
ولولا « أخبرنا » و « حدثنا » لما وصل إلى هذا وأمثاله شئ من الإسلام .

وَمَنْ أحالك على غير « أخبرنا » و « حدثنا » فقد أحالك : إما على خيال
صوفى ، أو قياس فلسفى ، أو رأى نفسى ، فليس بعد القرآن و « أخبرنا »

(١) مدارج السالكين : ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥

و« حَدَّثَنَا » إلا شبهات المتكلمين ، وآراء المنحرفين ، وخيالات المتصوفين ، وقياس المتفلسفين . ومَنْ فارق الدليل ، ضلَّ عن سواء السبيل ، ولا دليل إلى الله والجنة ، سوى الكتاب والسُّنة . وكل طرق لم يصحبها دليل القرآن والسُّنة فهي من طرق الجحيم ، والشيطان الرجيم » (١) .

* *

● العلم اللدني :

أما العلم اللدني الذي طنطن به بعضهم ، وزعم الاستغناء به عن العلم الكسبي ، فقد قال فيه ابن القيم في شرح ما جاء في كلام الهروي عنه في « منازل السائرين » :

« العلم اللدني » هو العلم الذي يقذفه الله في القلب بلا سبب من العبد ، ولا استدلال ، ولهذا سمي لدنياً . قال تعالى : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٢) ، ولكن هذا العلم أخص من غيره ، ولذلك أضافه إليه سبحانه ، كيبته وناقته وبلده وعبد ، ونحو ذلك . فتضمحل العلوم المستندة إلى الأدلة والشواهد في العلم اللدني ، الحاصل بلا سبب ولا استدلال ، هذا مضمون كلامه (يعني الهروي صاحب « المنازل ») .

قال ابن القيم : « ونحن نقول : إن العلم الحاصل بالشواهد والأدلة ، هو العلم الحقيقي ، وأما ما يُدعى حصوله بغير شاهد ولا دليل ، فلا وثوق به (وليس بعلم) . نعم قد يقوى العلم الحاصل بالشواهد ويتزايد ، بحيث يصير المعلوم كالمشهود ، والغائب كالمعاني ، وعلم اليقين كعين اليقين ، فيكون الأمر شعوراً أولاً ، ثم تجويزاً ، ثم ظناً ، ثم علماً ، ثم معرفة ، ثم علم يقين ، ثم حق يقين ، ثم عين يقين ، ثم تضمحل كل مرتبة في التي فوقها ، بحيث يصير الحكم لها دونها ، فهذا حق .

(٢) العلق : ٥

(١) مدارج السالكين : ٤٦٨/٢

وأما دعوى وقوع نوع من العلم بغير سبب من الاستدلال ، فليس بصحيح ، فإن الله سبحانه ربط التعريفات بأسبابها ، كما ربط الكائنات بأسبابها ، ولا يحصل لبشر علم إلا بدليل يدلّه عليه ، وقد أيّد الله سبحانه رسله بأنواع الأدلة والبراهين التي دلّتهم على أن ما جاءوا به هو من عند الله ، ودلّت أهمهم على ذلك . وكان معهم أعظم الأدلة والبراهين على أن ما جاءهم هو من عند الله ، وكانت براهينهم أدلة وشواهد لهم وللأمم . فالأدلة والشواهد التي كانت لهم ، ومعهم : أعظم الشواهد والأدلة ، والله تعالى شهد بتصديقهم بما أقام عليه من الشواهد ، فكل علم لا يستند إلى دليل فدعوى لا دليل عليها ، وحكم لا برهان عند قائله . وما كان كذلك لم يكن علماً ، فضلاً عن أن يكون لدنياً .

فالعلم اللدنيّ : ما قام الدليل الصحيح عليه ، أنه جاء من عند الله على لسان رسله ، وما عداه فلدنيّ من لدن نفس الإنسان ، منه بدأ وإليه يعود .

وقد انبثق سد العلم اللدنيّ ، ورخص سعره ، حتى ادّعت كل طائفة أن علمهم لدنيّ . وصار من تكلم في حقائق الإيمان والسلوك وباب الأسماء والصفات بما يسنح له ، ويلقي شيطانه في قلبه ، يزعم أن علمه لدنيّ !! فملاحدة الاتحادية ، وزنادقة المتتمين إلى السلوك يقولون : إن علمهم لدنيّ ! وقد صنّف في العلم اللدنيّ متهوكو المتكلمين ، وزنادقة المتصوفين ، وجهلة المتفلسفين ، وكلّ يزعم أن علمه لدنيّ ! وصدقوا وكذبوا ، فإن « اللدنيّ » منسوب إلى « لدن » بمعنى « عند » فكانهم قالوا : العلم العندي ، ولكن الشأن فيمن هذا العلم من عنده ومن لدنه ، وقد ذمّ الله تعالى بأبلغ الذم من ينسب إليه ما ليس من عنده كما قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ

الله ﴿ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ (٢) ، فكل مَنْ قال : هذا العلم من عند الله - وهو كاذب في هذه النسبة - فله نصيب وافر من هذا الذم . وهذا في القرآن كثير ، يذم الله سبحانه مَنْ أضاف إليه ما لا علم به ، وَمَنْ قال عليه ما لا يعلم . ولهذا رتب سبحانه المحرّمات أربع مراتب ، وجعل أشدها القول عليه بلا علم ، فجعله آخر مراتب المحرّمات التي لا تُباح بحال (٣) ، بل هي محرّمة في كل ملّة ، وعلى لسان كل رسول ، فالقاتل : إن هذا « علم لدنّي » لما لا يعلم به من عند الله ، ولا قام عليه برهان من الله أنه من عنده : كاذب مفترٍ على الله ، وهو من أظلم الظالمين ، وأكذب الكاذبين » (٤) .

على أن كثيراً من الصوفية المتأخرين رفضوا حجية الإلهام .

قال العلامة الألوسي في تفسيره عند قصة الخضر من سورة الكهف : « ومن صرّح بأن الإلهام ليس بحجّة من الصوفية : الإمام الشعراني ، وقال : قد زلّ في هذا الباب خلق كثير فضلّوا وأضلّوا ، ولنا في ذلك مؤلّف سمّيته « حد الحسام في عنق من أطلق إيجاب العمل بالإلهام » وهو مجلد لطيف » (٥) . أهـ .

فمن احتج بالإلهام على حكم شرعي فاحتجّاه مردود عليه (٦) .

وسننقل الكثير عن المعتدلين من الصوفية فيما بعد .

* * *

(٢) الأنعام : ٩٣

(١) البقرة : ٧٩

(٣) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٣) .

(٤) مدارج السالكين : ٤٣١/٣ - ٤٣٣ (٥) روح المعاني للألوسي : ١٧/١٦

(٦) قال العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في « التحفة » : « وقع لليافعي - مع »

٤ - التفرقة بين الشريعة والحقيقة

إن اعتداد كثير من الصوفية بأذواقهم وخواطر نفوسهم ، وما يعرض لهم من إلهام وكشف ، وادعاء بعضهم العصمة لهذه الإلهامات والخواطر ، قد انتهى بطائفة منهم إلى الوقوع فى ضلالات عدة .

فمنها : تفرقتهم بين « الشريعة » التى يجىء بها النص ، و« الحقيقة » التى يجىء بها الكشف ، واعتبارهم الأولى من نصيب العوام ، والثانية من حظ

= جلالتة - فى روضه : لو أذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً ، وعلم الإذن يقيناً ، فلبسه ، لم يكن منتهكاً للشرع ، وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله الغلام ، إذ هو ولى لا نبيّ على الصحيح . أ هـ .

قال : وقوله : « مثلاً » ربما يدخل فيه بعض المتصوفة الذى ذكره الغزالي « أن له مع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم شرب الخمر . . . » إلخ .

وبفرض أن اليافعى لم يرد بـ « مثلاً » إلا ما هو مثل الحرير فى أن استحلاله غير مكفّر ، لعدم علمه ضرورة ، فإن أراد بعدم انتهاكه للشرع : أن له نوع عذر ، وإن كنا نقضى عليه بالإثم ، بل والفسق إن أراد ذلك ، فله نوع اتجاه .

أو أنه لا حرمة عليه فى لبسه ، كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلّة منه ، لأن ذلك اليقين إنما يكون بالإلهام ، وهو ليس بحجة عند الأئمة ، إذ لا ثقة بخواطر من ليس بمعصوم .

وبفرض أنه حجة ، فشرطه - عند من شذّ بالقول به - ألا يعارضه نص شرعى ، كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه ، إلا من شذ من لا يعتدّ بخلافه فيه .

وبتسليم أن الخضر ولى - وإلا فالأصح أنه نبيّ - فمن أين لنا أن الإلهام لم يكن حجة فى ذلك الزمن ؟

وبفرض أنه غير حجة ، فالأنبياء ، فى زمنه موجودون ، فلعل الإذن فى قتل الغلام جاء إليه على يد أحدهم (انتهى من تحفة المحتاج لابن حجر الهيئى : ٨٤/٤) .

الخواص ، ومما يقولونه فى ذلك : مَنْ نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم ،
وَمَنْ نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم !
وقد يُعتبر العمل معصية بل كبيرة فى نظر أهل الشريعة ، على حين يُعدّ
مباحاً بل قُرْبَةً فى نظر أهل الحقيقة !

* *

● قصة موسى والخضر :

ويستدلون على هذه التفرقة بقصة موسى والخضر ، التى ذكرها الله فى
سورة الكهف . فقد كان موسى ينظر بعين الشريعة فأنكر خرق السفينة ،
وقَتْلَ الغلام بغير جناية ، وإقامة الجدار لقوم لا يستحقون إكراماً ولا معونة .
وكان الخضر ينظر بعين الحقيقة ، ولهذا بيّن لموسى ما وراء كل فعلة من هذه
الفعلات من أسرار وغيوب ، فسَلَّمَ موسى للخضر ؛ لأن موسى لم يكن معه
إلا علم الظاهر ، علم الشريعة ، والخضر معه علم الباطن ، وهو علم
الحقيقة .

والعلم الذى عند الخضر لم يأت نتيجة تعلم ولا اكتساب ، إنما هو علم
وهبى من لَدُن الله مباشرة وبلا واسطة ، ويسمونه « العلم اللدنى » أخذاً من
قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾ (١) .

ومن هنا جاء عن بعض المتصوفة احتقارهم لعلم الشرع ، الذى يُعرف من
التصوص ، ويُطلب من العلماء ، ويُرَوَى بالأسانيد ، ويسمونه « علم الورق » .
وإنما يعنيه علم « الباطن » أو « الحقيقة » أو « العلم اللدنى » كما يسمونه ،
علم الخضر لا علم موسى ، علم « أصحاب الأذواق » لا علم « أصحاب
الأوراق » . علم الصوفية لا علم المحدثين والفقهاء .

بل قال بعضهم : إن العلم حجاب بين صاحبه وبين الله !!

(١) الكهف : ٦٥

ولا ريب أن هذا جهل مبین ، وغرور قبیح ، وشروء عن الصراط المستقیم ، الذى سار علیه رسول الله - صلى الله علیه وسلم - وأصحابه الكرام ، ومن تبعهم بإحسان ، بل سار علیه سادة الصوفية الأوائل أنفسهم . وقد بین الإمام الشاطبى فى « الموافقات » أن الشريعة عامة لكل المكلفين فى كل الأحوال .

فلا يخرج عنها ولي ولا غيره بدعوى الكشف أو غيره ، وأن العوائد الجارية ضرورة الاعتبار شرعاً ، فليس الاطلاع على المغيبات ولا الكشف الصحيح بالذى يمنع جريانها على مقتضى الأحكام العادية . والقدوة فى ذلك رسول الله - صلى الله علیه وسلم - ثم ما جرى علیه السلف الصالح رضى الله عنهم .

ثم تعرض لقصة « الخضر » التى يحتج بها قوم على جواز الخروج عن ظاهر الشريعة لمن سموهم الأولياء ، أو أهل الكشف ، وقد نقلنا قوله فى ردنا على القول بحجية الإلهام .

وهم يسمون صاحب العلم الشرعى « عالماً » ويسمون صاحب الكشف الصوفى « عارفاً » ، فالعلم عندهم كسبى استدلالى ، و« المعرفة » وهبة ضرورية - وهى العلم اللدنى - والعلم له الخبر ، والمعرفة لها العيان .

ومثال هذا : أنك إذا رأيت فى حومة ثلج ثقباً خالياً ، استدلت به على أن تحته حيواناً يتنفس ، فهذا علم . فإذا حفرت وشاهدت الحيوان ، فهذه معرفة .

ولا مشاحة فى الاصطلاح ، فلكل طائفة أن تصطلح على ما تفاهم به ، بشرط أن تتضح المدلولات ، وتحدد المفاهيم ، ولكن الخطر هنا هو تحقير « العالم » وتقديس « العارف » ، أو اعتبار ما يجىء من طريق المعرفة معصوماً ، وما يجىء من طريق العلم مظنوناً أو مرفوضاً .

وذلك كقول بعض المنحرفين : « العالم يُسعطك الخل والخردل ، والعارف ينشقك المسك والعنبر » !

قال : ومعنى هذا : أنك مع العالم فى تعب ، ومع العارف فى راحة ، العارف يبسط عذر العوالم والخلاتق ، والعالم يلوم . وقد قيل : مَنْ نظر إلى الخلق بعين « العلم » مقتهم ، وَمَنْ نظر إليهم بعين « المعرفة » عذرهم !! (١)

يقول الإمام ابن القيم معقباً على هذا الكلام الخطير :

« فانظر ما تضمنه هذا الكلام - الذى ملمسه ناعم ، وسمه زعاف قاتل - من الانحلال عن الدين ، ودعوى الراحة من حكم العبودية ، والتماس الأعدار لليهود والنصارى وعِبَاد الأوثان ، والظلمة والفجرة ، وأن أحكام الأمر والنهى - الواردين على ألسن الرسل - للقلوب بمنزلة سعط الخل والخردل ، وأن شهود الحقيقة الكونية الشاملة للخلاتق ، والوقوف عليها ، والانقياد لحكمها ، بمنزلة تنشيق المسك والعنبر .

فليهن الكفارَ والفجارَ والفساقَ ، انتشاقُ هذا المسك والعنبر إذا شهدوا هذه الحقيقة وانقادوا لحكمها !

ويا رحمة للأبرار المحكمين لما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - من كثرة سعوهم بالخل والخردل !

فإن قوله - صلى الله عليه وسلم - هذا يجوز ، وهذا لا يجوز .. وهذا حلال وهذا حرام ، وهذا يُرضى الله ، وهذا يُسخطه : خل وخردل عند هؤلاء الملاحدة ، وإلا فالحقيقة تُشهدك الأمر بخلاف ذلك .

(١) أذكر أنى قرأت هذا النص فى قسم التصوف من كتاب « الإشارات والتنبيهات » لابن سينا .

ولذلك إذا نظرت - عندهم - إلى الخلق بعين الحقيقة عذرت الجميع .
 فتعذر من توعده الله ورسوله أعظم الوعيد ، وتهده أعظم التهديد .
 ويالله العجب ! إذا كانوا معذورين في الحقيقة ، فكيف يُعَذَّب الله سبحانه
 المعذور ، ويذيقه أشد العذاب ؟
 وهلا كان الغنى الرحيم أولى بعذره من هؤلاء ؟ اهـ (١) .

* *

• كلام الألوسى :

ومن المتأخرين الذين عنوا بدراسة موضوع الإلهام : العلامة شهاب الدين
 الألوسى ، وذلك فى تفسيره المعروف باسم « روح المعانى » ، وفى سورة
 الكهف عند ذكر قصة الخضر عليه السلام ، ونقل نقولاً مهمة فى الموضوع عن
 الصوفية المعتبرين ، يحسن بنا أن نسجلها هنا .

قال رحمه الله : « استدل بقوله : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِى ﴾ (٢) القائلون
 بنبوته - أى الخضر - عليه السلام ، وهو ظاهر فى ذلك ، واحتمال أن يكون
 هناك نبى أمره بذلك عن وحى - كما زعمه القائلون بولايته - احتمال بعيد ،
 على أنه ليس فى وصفه بقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن
 لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ (٣) على هذا كثير فائدة .

بل قد يقال : أى فائدة فى هذا العلم اللدنى إذا احتاج فى إظهار العجائب
 لموسى عليه السلام إلى توسط نبى مثله .

وقال بعضهم : كان ذلك عن إلهام ، ويلزمه القول بأن الإلهام كان حُجَّةً
 فى بعض الشرائع ، وأن الخضر من المكلفين بتلك الشريعة ، وإلا فالظاهر أن
 حجتيه ليست فى شريعة موسى عليه السلام ، وكذا هو ليس بحُجَّةٍ فى

(١) مدارج السالكين : ١٦٧/٣ (٢) الكهف : ٨٢ (٣) الكهف : ٦٥

شريعتنا على الصحيح ، ومن شدّد وقال بحجّيته : اشترط لذلك أن لا يعارضه نص شرعى . فلو أطلع الله تعالى بالإلهام بعض عباده ، على نحو ما أطلع عليه الخضر عليه السلام من حال الغلام ، لم يحل له قتله .

وما أخرجه الإمام أحمد عن عطاء أنه قال : كتب نجدة الحرورى إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان ، فكتب إليه : « إن كنت الخضر تعرف الكافر من المؤمن فاقتلهم » ، إنما قصد به ابن عباس - كما قال السبكي - الحاجة والإحالة على ما لم يمكن ، قطعاً لطمعه فى الاحتجاج بقصة الخضر ، وليس مقصوده رضى الله تعالى عنه : أنه إن حصل ذلك يجوز القتل ..

فما قاله الياضى فى روضه من أنه لو أذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً ، وعلم الإذن يقيناً فلبسه ، لم يكن منتهكاً للشرع ، وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للغلام ، إذ هو ولى لا نبى على الصحيح . أهـ . - عثرة يكاد أن لا يقال لصاحبها : لعاً ، لأن مظنة حصول اليقين اليوم الإلهام ، وهو ليس بحجة عند الأئمة ، ومن شدّد اشترط ما اشترط ، وحصوله بخبر عيسى عليه السلام إذا نزل متعذر ؛ لأنه عليه السلام ينزل بشريعة نبينا ﷺ ، ومن شريعته تحريم لبس الحرير على الرجال إلا للتداوى . وما ذكره من نفى نبوة الخضر لا يُعوّل عليه ولا يُلتفت إليه .

قال الآلوسى : وممن صرّح بأن الإلهام ليس بحجة من الصوفية الإمام الشعرانى وقال : قد زلّ فى هذا الباب خلق كثير فضلّوا وأضلّوا ، ولنا فى ذلك مؤلف سمّيته « حد الحسام فى عنق من أطلق إيجاب العمل بالإلهام » ، وهو مجلد لطيف . أهـ .

وقال أيضاً فى كتابه المسمى بـ « الجواهر والدرر » : قد رأيت من كلام الشيخ محبى الدين قدّس سره ما نصه : اعلم أنّا لا نعني بملك الإلهام حيث أطلقناه إلا الدقائق الممتدة من الأرواح الملكية لا نفس الملائكة ، فإن الملك لا ينزل بوحي محل غير قلب نبى أصلاً ، ولا يأمر بأمر إلهى جملة واحدة ،

فإن الشريعة قد استقرت وتبين الفرض والواجب وغيرهما ، فانقطع الأمر الإلهي بانقطاع النبوة والرسالة ، وما بقى أحد يأمره الله تعالى بأمر يكون شرعاً مستقلاً يتعبد به أبداً ؛ لأنه إن أمره بفرض كان الشارع قد أمر به ، وإن أمر بمباح فلا يخلو إما أن يكون ذلك المباح المأمور به صار واجباً أو مندوباً في حقه ، فهذا عين نسخ الشرع الذي هو عليه ، حيث صير المباح الشرعي واجباً أو مندوباً ، وإن أبقاه مباحاً كما كان ، فأى فائدة للأمر الذي جاء به ملك الإلهام لهذا المدعى ؟! فإن قال : لم يجتنى ملك الإلهام بذلك ، وإنما أمرنى الله تعالى بلا واسطة قلنا : لا يُصدق في مثل ذلك ، وهو تلبس من النفس ، فإن ادعى أن الله سبحانه كلمه كما كلم موسى عليه السلام فلا قائل به ، ثم إنه تعالى لو كلمه ما كان يلقي إليه في كلامه إلا علوماً وأخباراً ، لا أحكاماً وشرعاً ولا يأمره أصلاً . أهـ .

* *

● من كلمات مجدد الألف الثانى :

قال الآلوسى وقد صرح الإمام الربانى مجدد الألف الثانى (١) فى « المكتوبات » فى مواضع عديدة بأن الإلهام لا يحل حراماً ولا يُحرّم حلالاً ، ويُعلم من ذلك أنه لا مخالفة بين الشريعة والحقيقة ، والظاهر والباطن ، وكلامه - قدس سره - فى « المكتوبات » طافح بذلك .

ففى المکتوب الثالث والأربعين من الجلد الأول :

أن قوماً مالوا إلى الإلحاد والزندقة ، يتخيلون أن المقصود الأصلي وراء الشريعة ، حاشا وكلا ، ثم حاشا وكلا . نعوذ بالله سبحانه من هذا الاعتقاد

(١) هو الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندى ، مجدد الإسلام فى الهند فى عصره ، والمؤثر فى ملوكها ، ومغير طريقتهم من الانحراف عن الإسلام والعداء له إلى الولاء له ولالتزام بأحكامه ، ذكره الشيخ أبو الحسن الندوى فى رسالته « نحو منهج أفضل للإصلاح » ، وذكره المودودى فى رسالة « موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه » ، وترجم له الزركلى فى الأعلام (توفى سنة ١٠٣٤ هـ - ١٦٢٥ م) .

السوء ، فكل من الطريقة والشريعة عَيْن الآخر ، لا مخالفة بينهما بقدر رأس الشعيرة ، وكل ما خالف الشريعة مردود ، وكل حقيقة ردتها الشريعة فهي زندقة !

وقال فى أثناء المكتوب الحادى والأربعين من الجلد الأول أيضاً فى مبحث الشريعة والطريقة والحقيقة : مثلاً عدم نطق اللسان بالكذب شريعة ، ونفى خاطر الكذب عن القلب ؛ إن كان بالتكلف والتعمل فهو طريقة ، وإن تيسر بلا تكلف فهو حقيقة . ففى الجملة : الباطن - الذى هو الطريقة والحقيقة - مكمل الظاهر ، الذى هو الشريعة . فالسالكون سبيل الطريقة والحقيقة إن ظهر منهم فى أثناء الطريق أمور ظاهرها مخالف للشريعة ومناف لها ، فهو من سكر الوقت ، وغلبة الحال ، فإذا تجاوزوا ذلك المقام ورجعوا إلى الصحو، ارتفعت تلك المنافاة بالكلية ، وصارت تلك العلوم المضادة بتمامها هباءً منثوراً .

وقال - نفعنا الله تعالى بعلومه - فى أثناء المكتوب السادس والثلاثين من الجلد الأول أيضاً :

للشريعة ثلاثة أجزاء : علم وعمل وإخلاص ، فما لم تتحقق هذه الأجزاء لم تتحقق الشريعة ، وإذا تحققت الشريعة حصل رضا الحق سبحانه وتعالى ، وهو فوق جميع السعادات الدنيوية والأخروية ، ﴿ وَرَضُواْ مِنَْ اللّهِ أَكْبَرُ ﴾ (١) ، فالشريعة متكفلة بجميع السعادات ، ولم يبق مطلب وراء الشريعة ، فالطريقة والحقيقة اللتان امتاز بهما الصوفية كلتاهما خادمتان للشريعة فى تكميل الجزء الثالث ، الذى هو الإخلاص ، فالمقصود منهما تكميل الشريعة لا أمر آخر وراء ذلك إلى آخر ما قال .

وقال عليه الرحمة فى أثناء المكتوب التاسع والعشرين من الجلد المذكور بعد تحقيق كثير :

(١) التوبة : ٧٢

فتقرر أن طريق الوصول إلى درجات القرب الإلهي - سواء أكان قُرب النبوة أو قُرب الولاية - منحصر في طريق الشريعة التي دعا إليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وصار مأموراً بها في آية : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ، عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (١) ، وآية : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢) تدل على ذلك أيضاً ، وكل طريق سوى هذا الطريق ضلال ، ومنحرف عن المطلوب الحقيقي ، وكل طريقة ردتها الشريعة فهي زندقة ، وشاهد ذلك آية : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ (٣) ، وآية : ﴿ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (٤) ، وآية : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ (٥) ، وحديث : « خط لنا النبي ﷺ » الخبر (٦) ، وحديث : « كل بدعة ضلالة » (٧) ، وأحاديث أخر إلى آخر ما قال عليه رحمة الملك المتعال .

-
- (١) يوسف : ١٠٨ (٢) آل عمران : ٣١
(٣) تتمتها : ﴿ فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام : ١٥٣) .
(٤) يونس : ٣٢
(٥) تتمتها : « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران : ٨٥) .
(٦) يشير إلى حديث ابن مسعود : « خط لنا رسول الله ﷺ خطأ ، ثم قال : « هذا سبيل الله » ، ثم خط خطوطاً عن يمينه ، وعن شماله ، ثم قال : « وهذه سبل (متفرقة) على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » ، ثم تلا : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ . . . الآية » ، رواه أحمد (٤١٤٢) ، وقال الشيخ شاكر : إسناده صحيح ، ورواه الحاكم : ٢٣٩/٢ ، وصححه ووافقه الذهبي .
(٧) جزء من حديث العرباض بن سارية المعروف الذي رواه أبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح (٢٦٧٨) ، وابن ماجه (٤٢) ، وابن حبان (الاحسان : ٥) ، والحاكم (٩٥/١ - ٩٧) كما رواه أحمد : ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ، وهو من أحاديث الأربعين النووية . الحديث الثامن والعشرون (١٠٩/٢) .

وقال قُدّس سره فى معارف الصوفية :

« اعلم أن معارف الصوفية وعلومهم فى نهاية سيرهم وسلوكهم ، إنما هى علوم الشريعة ، لا أنها علوم أخر غير علوم الشريعة ، نعم يظهر فى أثناء الطريق علوم ومعارف كثيرة ، ولكن لا بد من العبور عنها . ففى نهاية النهايات علومهم علوم العلماء ، وهى علوم الشريعة » .

وقال أيضاً : « اعلم أن الشريعة والحقيقة متحدان فى الحقيقة ، ولا فرق بينهما إلا بالإجمال والتفصيل ، وبالاستدلال والكشف ، وبالغيب والشهادة ، وبالتعمل وعدم العمل . وللشريعة من ذلك الأول ، وللحقيقة الثانى . وعلامة الوصول إلى حقيقة حق اليقين : مطابقة علومه ومعارفه لعلوم الشريعة ومعارفها ، وما دامت المخالفة موجودة ولو أدنى شعرة فذلك دليل على عدم الوصول . وما وقع فى عبارة بعض المشايخ من أن الشريعة قشر والحقيقة لب فهو - وإن كان مشعراً بعدم استقامة قائله - ولكن يمكن أن يكون مراده أن المجمال بالنسبة إلى المفصل حكمه حكم القشر بالنسبة إلى اللب ، وأن الاستدلال بالنسبة إلى الكشف كذلك ، والأكابر المستقيمة أحوالهم لا يُجوزون الإتيان بمثل هذه العبارات الموهمة » . أ هـ .

* *

● من كلمات كبار الصوفية :

قال الآلوسى : وقال سيدى القطب الربانى الشيخ عبد القادر الكيلانى : جميع الأولياء لا يستمدون إلا من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولا يعملون إلا بظاهرهما .

وقال سيد الطائفة الجنيد : الطرق كلها مسدودة إلا على من اقتفى أثر الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقال أيضاً : من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يُقتدى به فى هذا العلم ؛ لأن علمنا مُقيّد بالكتاب والسنة .

وقال السرى السقطى : التصوف اسم لثلاثة معان وهو : لا يطفىء نور معرفته نور ورعه ، ولا يتكلم بسر باطن فى علم ينقضه عليه ظاهر الكتاب ، ولا تحمله الكرامات على هتك محارم الله .

وقال أيضاً قدس سره : مَنْ ادَّعى باطن علم ينقضه ظاهر حكم ، فهو غالط .

وقال أبو الحسين النورى : مَنْ رأيتَه يدَّعى مع الله تعالى حالة تُخرجه عن حد العلم الشرعى فلا تقربه ، وَمَنْ رأيتَه يدَّعى حالة لا يشهد لها حفظ ظاهر فاتهمه على دينه .

وقال أبو سعيد الخراز : كل فيض باطن يخالفه ظاهر فهو باطل .

وقال أبو العباس أحمد الدينورى : لسان الظاهر لا يُغيّر حكم الباطن .

وفى التحفة لابن حجر : قال الغزالى : مَنْ زعم أن له مع الله تعالى حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم شرب الخمر وجب قتله ، وإن كان فى الحكم بخلوده فى النار نظر ، وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر ؛ لأن ضرره أكثر ! قال ابن حجر الهيتمى : ولا نظر فى خلوده ؛ لأنه مرتد لاستحلاله ما علّمت حرّمته ، أو نفية وجوب ما علّم وجوبه ضرورة فيهما ، ومن ثمّ جزم فى الأنوار بخلوده .

وقال فى الإحياء : مَنْ قال إن الباطن يخالف الظاهر ، فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان ، إلى غير ذلك . وفى رسالة القشيرى طرف منه .

قال الألوسى : والذى ينبغى أن يُعلم أن كلام العارفين المحققين ، وإن دل على أنه لا مخالفة بين الشريعة والطريقة والحقيقة فى الحقيقة ، لكنه يدل أيضاً على أن فى الحقيقة كشوفاً وعلوماً غيبية ، ولذا تراهم يقولون : علم الحقيقة هو العلم اللدنى ، وعلم المكاشفة ، وعلم الموهبة ، وعلم الأسرار ، والعلم المكنون ، وعلم الوراثة ، إلا أن هذا لا يدل على المخالفة ، فإن الكشف والعلوم الغيبية ثمرة الإخلاص ، الذى هو الجزء الثالث من أجزاء الشريعة ، فهى بالحقيقة مترتبة على الشريعة ونتيجة لها ، ومع هذا لا تغير تلك الكشف

والعلوم الغيبية حكماً شرعياً ، ولا تُقَيَّد مطلقاً ، ولا تُطْلَق مُقَيَّداً ، خلافاً لما توهمه « ساجقلى زاده » ، حيث قال فى شرح عبارة « الإحياء » السابقة آنفاً : يريد الغزالي من الباطن ما ينكشف لعلماء الباطن من حلٍّ بعض الأشياء لهم ، مع أن الشارع حرَّمه على عباده مطلقاً ، فيجب أن يقال : إنما انكشف حلُّه لهم لما انكشف لهم من سبب خفى يُحلُّه لهم ، وتحريم الشارع تعالى ذلك على عباده مُقَيَّد بانتفاء انكشاف السبب المحلِّل لهم ، فمن انكشف له ذلك السبب حلَّ له ، ومن لا فلا !

لكن الشارع سبحانه حرَّمه على عباده على الإطلاق ، وترك ذلك القيد لندرة وقوعه ، إذ من ينكشف له قليل جداً . مثاله : انكشاف محلل خرق السفينة ، وقتل الغلام ، للخضر عليه السلام ، فحلَّ له بذلك الانكشاف الخرق والقتل ، وحلُّهما له مخالف لإطلاق نهى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أمته عن الضرر ، وعن قتل الصبى ، لكنهما مُقَيَّدان ، فالأول مُقَيَّد بما إذا لم يعلم هناك غاصب مثلاً ، والثانى بما إذا لم يعلم أن الصبى سيصير ضالاً مضللاً ، لكن الشارع ترك القيدين لندرة وقوعهما ، واعتماداً على فهم الراسخين فى العلم إياهما إلى آخر ما قال ، فإن النصوص السابقة تنادى بخلافه كما سمعت .

ثم إن تلك الغيوب والمكاشفات ، بل سائر ما يحصل للصوفية من التجليات ، ليست من المقاصد بالذات ، ولا يقف عندها الكامل ، ولا يلتفت إليها ، وقد ذكر الإمام الربانى فى المکتوب السادس والثلاثين المتقدم نقل بعضه : أنها تُربَّى بها أطفال الطريق ! وأنه ينبغى مجاوزتها ، والوصول إلى مقام الرضا ، الذى هو نهاية مقامات السلوك ، وهو عزيز لا يصل إليه إلا واحد من أُلوف ، ثم قال : إن الذين هم قليلو النظر يعدون الأحوال والمواجيد ، من المقامات والمشاهدات والتجليات من المطالب ، فلا جرَم بقوا فى قيد الوهم والخيال ، وصاروا محرومين من كمالات الشريعة . .

﴿ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ، اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ
مَنْ يُنِيبُ ﴾ (١) . أ هـ .



● موقف الكاملين فى الشريعة :

قال العلامة الآلوسى : ويُعلم منه أن الكاملين فى الشريعة يعبرون على ذلك ، ولا يلتفتون إليه ، ولا يعدونه مقصداً ، وجلَّ مقصدهم تحصيل مقام الرضا .

وقد يُحجب الكامل عن جميع ذلك ، ويُلحق من هذه الحيثية بعوام الناس ، ويُعلم مما ذكر أن موسى عليه السلام أكمل من الخضر ، وأعلمية الخضر عليه السلام بعلم الحقيقة ، كانت بالنسبة إلى الحالة الحاضرة ، فإن موسى عليه السلام عبر على ذلك ، ولم يقف عنده ؛ لأنه فى مقام التشريع ، ولعل طلبه التعليم كان بالأمر ابتلاءً له بسبب تلك الفتنة .

وقد ذكروا : أن الكامل كلما كان صعوده أعلى ، كان هبوطه أنزل ، وكلما كان هبوطه أنزل ، كان فى الإرشاد أكمل ، وفى الإفاضة أتم ، لمزيد المناسبة حينئذ بين المرشد والمسترشد .

ولهذا قالوا - فيما يحكى - : إن الحسن البصرى وقف على شط نهر ينتظر سفينة ، فجاء حبيب العجمى فقال له : ما تنتظر ؟ فقال : سفينة ، فقال : أى حاجة إلى السفينة ؟ أما لك يقين ؟ فقال الحسن : أما لك علم ؟ ثم عبر حبيب على الماء بلا سفينة ، ووقف الحسن - إن الفضل للحسن ، فإنه كان جامعاً بين علم اليقين وعين اليقين ، وعرف الأشياء كما هى وفى نفس الأمر ، وجعلت القدرة مستورة خلف الحكمة ، والحكمة فى الأسباب ، وحبيب صاحب سكر ، لم ير الأسباب ، فعومل برفعها .

ومن هنا يظهر سرِّ قَلَّةِ الخوارق في الصحابة ، مع قول الإمام الرباني : إن نهاية أويس سيد التابعين بداية وحشى قاتل حمزة يوم أسلم ، فما الظن بغير أويس مع غير وحشى ؟

قال الألوسي : وأنا أقول : إن الكامل وإن كان مَنْ علمت إلا أن فوقه الأكمل وهو مَنْ لم يزل صاعداً في نزوله ، ونازلاً في صعوده ، وليس ذلك إلا رسول الله ﷺ ، ولولا ذلك ما أمد العالم العلوى والسفلى ، وهذا مرجع الحقيقة والشرعية له عليه الصلاة والسلام على الوجه الأتم ، كما أشرنا إليه سابقاً ، والحمد لله تعالى على أن جعلنا من أُمَّته وذُرِّيَّته .

ولا يعكر على ما ذكرنا ما قاله الإمام الغزالي في « الإحياء » وهو : أن علم الآخرة قسمان : علم مكاشفة ، وعلم معاملة . أما علم المكاشفة فهو علم الباطن ، وهو غاية العلوم ، وهو علم الصّديقين والمقربين ، وهو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتركيبته من الصفات المذمومة ، وينكشف بذلك ما كان يسمع من قبل أسماءها ، ويتوهم لها معانى مجملة غير متضحة ، فتتضح إذ ذاك ، حتى تحصل المعرفة بذات الله تعالى وبصفاته التامات ، وبأفعاله وبحكمته في خلق الدنيا والآخرة . أهـ ، لأن المراد أن ذلك من علم الباطن الذي هو علم الحقيقة ، وهذا البعض لا يمكن أن يخلو منه نبى . كيف ورتبة الصّديقين دون رتبة الأنبياء عليهم السلام ، كما قرره في آية : ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصّٰدِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصّٰلِحِينَ ﴾ (١) .

ومما ذكرنا - من عدم المخالفة بين الشريعة والحقيقة - يُعلم ما في كلام البلقيني في دفع ما استشكله من قول الخضر لموسى عليهما السلام : « إني على علم » (٢) الحديث السابق ، حيث زعم أنه يدل بظاهره على امتناع

(١) النساء : ٦٩ (٢) تتمّة : من علم الله علّمني الله لاتعلمه ، وإنك على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه « وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس .

تعليم العلمين معاً ، مع أنه لا يمتنع . وأجاب بأن علم الكشف والحقائق ينافي علم الظاهر ، فلا ينبغي للعالم الحاكم بالظاهر أن يعلم الحقائق للتنافى ، وكذا لا ينبغي للعالم بالحقيقة أن يعلم العلم الظاهر ، والذي ليس مكلفاً به ، وينافى ما عنده من الحقيقة » . أهـ .

ولعمري لقد أخطأ فيما قال ، وبالحق تعرف الرجال ، وكأنه لم يعتمد عليه ، فأردفه بجواب آخر ، هو خلاف الظاهر .

وأنت تعلم أنه لا حاجة إلى شيء من ذلك والاستشكال من ضعف النظر .

ثم إن قصة الخضر عليه السلام لا تصلح حجة لمن يزعم المخالفة بين العلمين ، فإن أعظم ما يشكل فيها قتل الغلام ، لكونه طُبع كافراً ، وخشى من بقاءه حياً ارتداد أبويه ، وذلك أيضاً شريعة ، لكنها مخصوصة به عليه السلام ؛ لأنه كما قال العلامة السبكي : أوحى إليه أن يعمل بالباطن ، وخلاف الظاهر الموافق للحكمة ، فلا إشكال فيه ، وإن علم من شريعتنا : أنه لا يجوز لأحد -كائناً من كان - قتل صغير ، لا سيما بين أبوين مؤمنين ، وكيف يجوز قتله بسبب لم يحصل ، والمولود لا يوصف بكفر حقيقى ولا إيمان حقيقى ؟ واتفاق الشرائع فى الأحكام ، مما لم يذهب إليه أحد من الأنام ، فضلاً عن العلماء الأعلام .

وهذا ظاهر على القول بنبوته ، وأما على القول بولايته فيقال : إن عمل الولي بالإلهام كان إذ ذاك شرعاً ، أو كما قيل : إنه أمر بذلك على يد نبي غير موسى عليه السلام .

وأما إقامة الجدار بلا أجر فلا إشكال فيها ؛ لأنها إحسان ، وغاية ما يتخيل أنه للمسيء فليكن كذلك ، ولا ضرر ، فإنه من مكارم الأخلاق .

وأما خرق السفينة لتسلم من غضب الظالم فقد قالوا : إنه مما لا بأس به ، حتى قال العز بن عبد السلام : إنه إذا كان تحت يد الإنسان مال يتيم أو سفيه أو مجنون ، وخاف عليه أن يأخذه ظالم ، يجب عليه تعييبه لأجل حفظه ،

وكان القول قول مَنْ عَيَّبَ مال اليتيم ونحوه إذا نازعه اليتيم ونحوه بعد الرشد ونحوه في أنه فعله لحفظه على الأوجه ، كما قاله القاضي زكريا في « شرح الروض » قبيل باب الوديعة .

ونظير ذلك ما لو كان تحت يده مال يتيماً مثلاً ، وعلم أنه لو لم يبذل منه شيئاً لقاضى سوء لانتزعه منه ، وسلمه لبعض الخونة ، وأدّى ذلك إلى ذهابه ، فإنه يجب عليه أن يدفع إليه شيئاً ، ويتحرى في أقل ما يمكن إرضاءه به ، ويكون القول قوله أيضاً .

وقال بعضهم : قصارى ما تدل عليه القصة ثبوت العلم الباطن ، وهو مسلم ، لكن إطلاق الباطن عليه إضافي كما تقدّم ، وكان في قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا العلماء بالله تعالى ، فإذا قالوه لا ينكره إلا أهل الغرة بالله تعالى » ^(١) إشارة إلى ذلك ، والمراد بأهل الغرة : علماء الظاهر الذين لم يؤتوا ذلك .

وبعض مثبته يستدلون بقول أبي هريرة : « حفظتُ من رسول الله ﷺ وعاءين من العلم ، فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته لقطع مني هذا البلعوم » ^(٢) ، واستدل به أيضاً على المخالفة بين العلمين . .

وأنت تعلم أنه يحتمل أن يكون أراد بالآخر الذى لو بثه لقتل : علم الفتن ، وما وقع من بنى أمية ، وذم النبى ﷺ لأناس معينين منهم ، ولا شك أن بث ذلك في تلك الأعصار يجر إلى القتل .

وعلى تسليم أنه أراد به العلم الباطن المسمى بعلم الحقيقة ، لا نسلم أن قطع البلعوم منه على بثه لمخالفته للعلم الظاهر في نفس الأمر ، بل لتوهم من بيده الحل والعقد والأمر والنهي - من أمراء ذلك الزمان - المخالفة ، فافهم ^(٣) .

* * *

(١) قال العراقي في تخريج الإحياء : رواه أبو عبد الرحمن السلمى في الأربعين له في التصوف عن أبي هريرة بإسناد ضعيف

(٢) رواه البخارى في كتاب العلم موقوفاً على أبي هريرة .

(٣) انظر تفسير روح المعانى للآلوسى : ج ١٦ / ١٧ - ٢٢

٥ - اعتبار الصوفية الكشف هو غاية الغايات واتخاذهم إليه طرقاً غير شرعية

ومن الانحرافات التي وقع فيها الصوفية في موضوع الكشف والإلهام والفيض : اعتبارهم ذلك هو الغاية التي إليها يشمرون ، وعليها يحرصون ، فكأنما عبادتهم وذكرهم لحظ أنفسهم فيما يرد عليهم من فيض ، وما يتجلى لهم من كشف ، لا لحق ربهم عليهم ، وواجب عبوديتهم له ، كما أنهم يسلكون إلى هذه الغاية طريقاً لم يشرعه الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا أمر به ، ولا سلكه أصحابه ، وتابعوه بإحسان .

وأبلغ من عبر عن ذلك هو الإمام الغزالي في « الإحياء » ، وقد أطال في ذلك وأفاض ، ولا بد لنا أن ننقل أهم كلامه هنا لنناقشه فيه -رضى الله عنه .

● موقف الإمام الغزالي من الكشف والإلهام :

أحسن الإمام أبو حامد الغزالي حين جعل « كتاب العلم » أول كتاب في موسوعته الشهيرة « إحياء علوم الدين » التي تحوى في الحقيقة أربعين كتاباً موزعة على أرباع أربعة : في العبادات ، والعادات ، والمهلكات ، والمنجيات .

كما أنه جعل « العلم » في آخر كتاب صنفه - وهو « منهاج العابدين » - أول « عقبة » يجب أن يجتازها العابد أو السالك في طريقه إلى مرضاة ربه .

وقد أفاض في كتاب العلم من « الإحياء » عن فضيلة العلم والتعلم والتعليم وما يتعلق به ، وتكلم عن العلم المحمود والعلم المذموم ، والعلم المفروض طلبه فرضاً عينياً أو كفائياً ، والفرق بين علم الدنيا ، وعلم طريق الآخرة ، وبين علماء الدنيا وعلماء الآخرة ، وعرض لما تبدل من أسامي العلوم كالفقه والتوحيد وغيرهما .

وله فى ذلك بحوث وتحقيقات لم يسبق إليها ، جديرة بالغزالي الفقيه الأصولى المحقق ، وإن لم يخل بعضها من تعقب ، مثل حديثه عن الطب والعلوم والتعمق فيها ، إذ يراه توسعاً غير لازم ولا مطلوب ، فرأيه يحمل طابع عصره ، وكذلك رأيه فى دراسة الأدب والشعر ، وإنكاره على مَنْ تخصص أو تبحر فى ذلك ، وقد ناقشته فى الأمرين فى كتابى « الرسول والعلم » (١) .

بيد أن أهم ما تعرض له فى كتابه حول العلم والمعرفة ، وأشدّه خطراً على العقل الإسلامى ، والسلوك الإسلامى ، هو : ما ذكره بعد ذلك - فى كتاب « شرح عجائب القلب » من الربع الثالث - عن الكشف أو الإلهام ، أو المعرفة التى يسعى إليها أهل التصوف ، وطريق الوصول إليها .

فقد أفرد لذلك عدة فصول أو مباحث نذكر هنا أهمها ، لنناقشه فيه ، فقد علّمنا هو فى كتبه ألا نعرف الحق بالرجال ، بل نعرف الحق بأدلتنا فنعرف أهله .

كتب رحمه الله فى أحد مباحثه مبحثاً عنوانه : « بيان الفرق بين الإلهام والتعلم ، والفرق بين طريق الصوفية فى استكشاف الحق وطريق النظار » قال فيه :

« اعلم أن العلوم التى ليست ضرورية - وإنما تحصل فى القلب فى بعض الأحوال - تختلف الحال فى حصولها ، فتارة تهجم على القلب كأنه ألقى فيه من حيث لا يدري ، وتارة تكتسب بطريق الاستدلال والتعلم . فالذى يحصل لا بطريق الاكتساب وحيلة الدليل يسمى إلهاماً ، والذى يحصل بالاستدلال يسمى اعتباراً واستبصاراً .

(١) انظر : الرسول والعلم : طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، ودار الصحوة بالقاهرة .

ثم الواقع فى القلب بغير حيلة وتعلم واجتهاد من العبد ينقسم إلى ما لا يدرك العبد أنه كيف حصل له ومن أين حصل ؟ وإلى ما يطلع معه على السبب الذى منه استفاد ذلك العلم . وهو مشاهدة الملك الملقى فى القلب . والأول : يسمى إلهاماً ونفثاً فى الروح ، والثانى : يسمى وحياً ، وتختص به الأنبياء . والأول يختص به الأولياء والأصفياء ^(١) ، والذى قبله - وهو المكتسب بطريق الاستدلال - يختص به العلماء .

وحقيقة القول فيه أن القلب مستعد لأن تتجلى فيه حقيقة الحق فى الأشياء كلها ، وإنما حيل بينه وبينها بالأسباب الخمسة - التى سبق ذكرها - فهى كالحجاب المسدل الحائل بين مرآة القلب وبين اللوح المحفوظ الذى هو منقوش بجميع ما قضى الله به إلى يوم القيامة ، وتجلى حقائق العلوم من مرآة اللوح فى مرآة القلب يضاهى انطباع صورة من مرآة فى مرآة تقابلها .

فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية ، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم ، وتحصيل ما صنّفه المصنّفون ، والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة ، بل قالوا : الطريق تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة ، وقطع العلائق كلها ، والإقبال بكُنْه الهمة على الله تعالى . ومهما حصل ذلك ، كان الله هو المتولى لقلب عبده ، والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم ، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة ، وأشرق النور فى القلب ، وانشرح الصدر ، وانكشف له سر الملكوت ، وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة ، وتلاّأت فيه حقائق الأمور الإلهية ، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة ، وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة ، والتعطش التام ، والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة .

فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر ، وفاض على صدورهم النور ،

(١) ولكن من المقرر المعلوم : أن الإلهام والنفث فى الروح من طرق الوحي ، وفى الحديث : « إن روح القدس نفث فى روعى ... » فهذا مشترك بين الأنبياء والأولياء .

لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب ، بل بالزهد فى الدنيا والتبرى من علائقها ، وتفريغ القلب من شواغلها ، والإقبال بكُنْه الهمة على الله تعالى ، فمن كان لله كان الله له . وزعموا ^(١) أن الطريق فى ذلك أولاً بانقطاع علائق الدنيا بالكلية ، وتفريغ القلب منها ، وبقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن ، وعن العلم والولاية والجاه ، بل يصير قلبه إلى حالة يستوى فيها وجود كل شىء وعدمه ، ثم يخلو بنفسه فى زاوية ، مع الاقتصار على الفرائض والرواتب ، ويجلس فارغ القلب مجموع الهم ، ولا يفرق فكره بقراءة قرآن ؛ ولا بالتأمل فى تفسير ! ولا يكتب حديث ولا غيره ، بل يجتهد أن لا يخطر بباله شىء سوى الله تعالى ، فلا يزال بعد جلوسه فى الخلوة قائلاً بلسانه : الله ، الله ، على الدوام ، مع حضور القلب ، حتى ينتهى إلى حالة يترك تحريك اللسان ، ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه ، ثم يصبر عليه إلى أن يمحي أثره عن اللسان ، ويصادف قلبه مواظباً على الذكر ، ثم يواظب عليه إلى أن يمحي عن القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة الكلمة ، ويبقى معنى الكلمة مجرداً فى قلبه حاضراً فيه ، كأنه لازم له ، لا يفارقه ، وله اختيار إلى أن ينتهى إلى هذا الحد ، واختيار فى استدامة هذه الحالة بدفع الوسواس ، وليس له اختيار فى استجلاب رحمة الله تعالى ، بل هو بما فعله صار متعرضاً لنفحات رحمة الله ، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة ، كما فتحتها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق ؛ وعند ذلك إذا صدقت إرادته ، وصفت همته ، وحسنت مواظبته ، فلم تجاذبه شهواته ، ولم يشغله حديث النفس بعلائق الدنيا ، تلمع لوامع الحق فى قلبه ، ويكون فى ابتدائه كالبرق الخاطف لا يثبت ، ثم يعود وقد يتأخر ، وإن عاد فقد ثبت وقد يكون مختطفاً ، وإن ثبت قد يطول ثباته وقد لا يطول ، وقد يتظاهر أمثاله على التلاحق وقد يقتصر على فن واحد . ومنازل أولياء الله تعالى فيه

(١) هكذا عبر الإمام الغزالي عن اعتقاد القوم !

لا تُحصر كما لا يُحصى تفاوت خلقهم وأخلاقهم . وقد رجع هذا الطريق إلى تطهير محض من جانبك وتصفية وجلاء ، ثم استعداد وانتظار فقط .

وأما النظر وذوو الاعتبار ، فلم ينكروا وجود هذا الطريق وإمكانه وإفضاءه إلى هذا المقصد على الندور ، فإنه أكثر أحوال الأنبياء والأولياء ، ولكن استوعروا هذا الطريق ، واستبطؤا ثمرته ، واستبعدوا استجماع شروطه ، وزعموا أن محو العلائق إلى ذلك الحد كالمتعذر ، وإن حصل في حال فثباته أبعد منه ، إذ أدنى وسواس وخاطر يشوش القلب ، وقال رسول الله ﷺ : « قلب المؤمن أشد تقلباً من القدر في غليانها » (١) ، وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » (٢) ، وفي أثناء هذه المجاهدة قد يفسد المزاج ، ويختلط العقل ، ويمرض البدن ، وإذا لم تتقدم رياضة النفس وتهذيبها بحقائق العلوم ، نشبت بالقلب خيالات فاسدة ، تطمئن النفس إليها مدة طويلة ، إلى أن يزول وينقضي العمر قبل النجاح فيها ، فكم من صوفى سلك هذا الطريق ثم بقى في خيال واحد عشرين سنة ، ولو كان قد أتقن العلم من قبل لانفتح له وجه التباس ذلك الخيال في الحال ، فالاشتغال بطريق التعلم أوثق وأقرب إلى الغرض ، وزعموا أن ذلك يضاهى ما لو ترك الإنسان تعلم الفقه ، وزعم أن النبي ﷺ لم يتعلم ذلك ، وصار فقيهاً بالوحي والإلهام ، من غير تكرير وتعليق ، وأنا أيضاً ربما انتهت بى الرياضة والمواظبة إليه ، ومن ظن ذلك فقد ظلم نفسه ، وضيع عمره ، بل هو كمن يترك طريق الكسب والحراثة رجاء العثور على كنز من الكنوز ، فإن ذلك ممكن ولكنه بعيد جداً ؛ فكذلك هذا . وقالوا : لا بد أولاً من تحصيل ما حصّله العلماء ، وفهم ما قالوه ، ثم لا بأس

(١) قال الحافظ العراقي في تخريجه : أخرجه أحمد والحاكم ، وصححه من حديث

المقداد بن الأسود . (٢) قال العراقي : أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر .

بعد ذلك بالانتظار لما لم ينكشف لسائر العلماء فعساه ينكشف بعد ذلك بالمجاهدة (١) .

* *

● شواهد الشرع على صحة طريق أهل التصوف :

ثم ذكر الغزالي بعد ذلك مبحثاً طويلاً جعل عنوانه : « بيان شواهد الشرع على صحة طريق أهل التصوف في اكتساب المعرفة لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد » قال فيه :

« اعلم أن مَنْ انكشف له شيء - ولو الشيء اليسير - بطريق الإلهام والوقوع في القلب من حيث لا يدري ، فقد صار عارفاً بصحة الطريق ، وَمَنْ لم يدرك ذلك من نفسه قط ، فينبغي أن يؤمن به ، فإن درجة المعرفة فيه عزيزة جداً ، ويشهد لذلك شواهد الشرع والتجارب والحكايات :

أما الشواهد : فيقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ (٢) ، فكل حكمة تظهر من القلب بالمواظبة على العبادة من غير تعلم فهو طريق الكشف والإلهام .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم » (٣) .

وقال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾ (٤) من الإشكالات

(١) إحياء علوم الدين : ١/١٨-٢٠ ، ونلاحظ أن الغزالي ذكر اعتراض النظر وذوى الاعتبار ولم يرد عليه ! (٢) العنكبوت : ٦٩

(٣) قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث « الإحياء » : أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث أنس وضعفه . (٤) الطلاق : ٢

والشُّبْهَ ، ﴿ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (١) يعلمه علماً من غير تعلم ويفطنه من غير تجربة .

وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ (٢) ، قيل : نوراً يفرق به بين الحق والباطل ويخرج به من الشبهات ، ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يكثر في دعائه من سؤال النور ، فقال عليه الصلاة والسلام : « اللَّهُمَّ أعْطِنِي نوراً ، وزدني نوراً ، واجعل لي في قلبي نوراً ، وفي قبري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً » ... حتى قال : « وفي شعري ، وفي بشري ، وفي لحمي ودمي وعظامي » (٣) .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّنْ رَبِّهِ ﴾ (٤) ما هذا الشرح ؟ فقال : « هو التوسعة ، إن النور إذا قذف به في القلب اتسع له الصدر وانشرح » (٥) .

وقال صلى الله عليه وسلم لابن عباس : « اللَّهُمَّ فقهه في الدين وعلمه التأويل » (٦) .

وقال عليّ رضي الله عنه : « ما عندنا شيء أسره رسول الله ﷺ إلينا ، إلا أن يؤتي الله تعالى عبداً فهماً في كتابه » (٧) . . . وليس هذا بالتعلم .
وقيل في تفسير قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٨) : أنه الفهم في كتاب الله .

(٢) الأنفال : ٢٩

(١) الطلاق : ٣

(٣) قال العراقي : متفق عليه من حديث ابن عباس . (٤) الزمر : ٢٢

(٥) قال العراقي : أخرجه الحاكم والبيهقي في الزهد من حديث ابن مسعود .

(٦) متفق عليه من حديث ابن عباس دون قوله : « وعلمه التأويل » ، فأخرجه بهذه الزيادة أحمد وابن حبان والحاكم وصححه . (٧) رواه البخاري عن عليّ .

(٨) البقرة : ٢٦٩

وقال تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ ^(١) خصَّ ما انكشف باسم الفهم .

وكان أبو الدرداء يقول : المؤمن ينظر بنور الله من وراء ستر رقيق ، والله إنه للحق يقذفه الله فى قلوبهم ، ويجريه على ألسنتهم .

وقال بعض السلف : ظن المؤمن كهانة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله تعالى » ^(٢) ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(٤) .

وروى الحسن عن رسول الله ﷺ أنه قال : « العلم علمان : فعلم باطن فى القلب ، فذلك هو العلم النافع » ^(٥) .

وسئل بعض العلماء عن العلم الباطن : ما هو ؟ فقال : هو سر من أسرار الله تعالى فى قلوب أحبائه ، لم يُطلع عليه ملكاً ولا بشراً .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إن من أمتى محدثين ومُعَلِّمين ومُكَلِّمين ، وإن عمر منهم » ^(٦) .

والقرآن مصرِّح بأن التقوى مفتاح الهداية والكشف ، وذلك علم من غير تعلم . وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴾ ^(٧) خصصها بهم .

(١) الأنبياء : ٧٩ (٢) أخرجه الترمذى من حديث أبى سعيد ، وقد تقدم .

(٣) الحجر : ٧٥ (٤) البقرة : ١١٨

(٥) أخرجه ابن عبد البر وغيره مرسلأ بإسناد صحيح .

(٦) أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة بلفظ : « لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون ، فإن يك فى أمتى أحد فإنه عمر » ، ورواه مسلم من حديث عائشة .

(٧) يونس : ٦

وقال تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

وكان أبو يزيد وغيره يقول : ليس العالم الذى يحفظ من كتاب ، فإذا نسى ما حفظه صار جاهلاً ، إنما العالم الذى يأخذ علمه من ربه أى وقت شاء بلا حفظ ولا درس ، وهذا هو العلم الربانى ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ (٢) ، مع أن كل علم من لدنه ، ولكن بعضها بوسائط تعليم الخلق ، فلا يسمى ذلك علماً لدنياً ، بل اللدنى الذى يفتح فى سر القلب من غير سبب مألوف من خارج .

فهذه شواهد النقل ، ولو جُمع كل ما ورد فيه من الآيات والأخبار والآثار لخرج عن الحصر .

وأما مشاهدة ذلك بالتجارب ، فذلك أيضاً خارج عن الحصر ، وظهر ذلك على الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لعائشة رضى الله عنها عند موته : إنما هما أخواك وأختاك ، وكانت زوجته حاملاً فولدت بنتاً ، فكان قد عرف قبل الولادة أنها بنت .

وقال عمر رضى الله عنه فى أثناء خطبته : يا سارية الجبل الجبل ؛ إذ انكشف له أن العدو قد أشرف عليه ، فحذره لمعرفته ذلك ، ثم بلوغ صوته إليه من جملة الكرامات العظيمة .

وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : دخلت على عثمان رضى الله عنه ، وكنت قد لقيت امرأة فى طريقى ، فنظرتُ إليها شزراً وتأملت محاسنها ، فقال عثمان رضى الله عنه لما دخلت : يدخل على أحدكم وأثر الزنى ظاهر على عينيه ، أما علمت أن زنى العينين النظر ؟ لتتوبن أو لأعزرنك ، فقلت : أَوْحَىٰ بعد النبى ؟ فقال : لا ، ولكن بصيرة وبرهان وفراصة صادقة .

(٢) الكهف : ٦٥

(١) آل عمران : ١٣٨

وعن أبي سعيد الخراز قال : دخلتُ المسجد الحرام فرأيتُ فقيراً عليه خرقتان ، فقلت في نفسي : هذا وأشباهه كلُّ على الناس ، فناداني وقال : « والله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه » (١) ، فاستغفرتُ الله في سرِّي فناداني وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾ (٢) ، ثم غاب عني ولم أره .

وقال زكريا بن داود : دخل أبو العباس بن مسروق على أبي الفضل الهاشمي ، وهو عليل وكان ذا عيال ولم يعرف له سبب يعيش به ، قال : فلما قمت قلت في نفسي : من أين يأكل هذا الرجل ؟ قال : فصاح بي : يا أبا العباس رد هذه الهمة الدنية ، فإن الله تعالى أظافاً خفية .

وقال أحمد النقيب : دخلت على الشبلي فقال مفتونا : يا أحمد ، فقلت : ما الخبر ؟ قال : كنت جالساً فجرى بخاطري أنك بخيل ، فقلت : ما أنا بخيل ، فعاد مني خاطري وقال : بل أنت بخيل ، فقلت : ما فُتِحَ اليوم علىَّ بشيء إلا دفعته إلى أول فقير يلقاني ، فقال : فما استتم الخاطر حتى دخل علىَّ صاحب لمؤنس الخادم ومعه خمسون ديناراً ، فقال : اجعلها في مصالحك ، قال : وقمت فأخذتها وخرجت وإذا بفقير مكفوف بين يدي مزين يحلق رأسه فتقدمت إليه وناولته الدنانير ، فقال : أعطها المزين ، فقلت : إن جملتها كذا وكذا ، قال : أو ليس قد قلنا لك : إنك بخيل ؟ قال : فناولتها المزين ، فقال المزين : قد عقدنا لما جلس هذا الفقير بين أيدينا أن لا نأخذ عليه أجراً ، قال : فرميت بها في دجلة وقلت : ما أعزك أحد إلا أذله الله عزَّ وجلَّ (٣) .

وقال حمزة بن عبد الله العلوي : دخلت على أبي الخير النيناني واعتقدت في نفسي أن أسلِّم عليه ، ولا أكل في داره طعاماً ، فلما خرجت من عنده

(١) نص الآية : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ (البقرة : ٢٣٥) .

(٢) الشورى : ٢٥ وتتمتها : ﴿ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ .

(٣) وهل هذا التصرف جائز شرعاً ؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال ؟ وهل خلت الدنيا من المستحقين غير هذا الفقير ومزيهه !؟

إذا به قد لحقنى ، وقد حمل طبقاً فيه طعام وقال : يا فتى كُلْ ، فقد خرجت الساعة من اعتقادك ، وكان أبو الخير النينانى هذا مشهوراً بالكرامات .

وقال إبراهيم الرقى : قصده مُسَلِّماً عليه فحضرت صلاة المغرب فلم يكذبقرأ الفاتحة مستوياً ، فقلت فى نفسى : ضاعت سفرتى ! فلما سَلَّمَ خرجتُ إلى الطهارة ، فقصدنى سبع ، فعدتُ إلى أبى الخير ، وقلت : قصدى سبع ! فخرج وصاح به وقال : ألم أقل لك لا تتعرض لضيغاني ؟ فتحنى الأسد ، فتطهرت ، فلما رجعت قال لى : اشتغلتم بتقويم الظاهر فحقتم الأسد ، واشتغلنا بتقويم البواطن فخافنا الأسد !

وما حُكِّى من تفرس المشايخ وإخبارهم عن اعتقادات الناس وضمائرهم يخرج عن الحصر ^(١) ، بل ما حُكِّى عنهم من مشاهدة الخضر عليه السلام والسؤال عنه ^(٢) ، ومن سماع صوت الهاتف ، ومن فنون الكرامات خارج عن الحصر ، والحكاية لا تنفع الجاحد ما لم يشاهد ذلك من نفسه ، ومن أنكر الأصل أنكر التفصيل .

والدليل القاطع الذى لا يقدر أحد على جحده أمران :

أحدهما : عجائب الرؤيا الصادقة ، فإنه ينكشف بها الغيب ، وإذا جاز ذلك فى النوم فلا يستحيل أيضاً فى اليقظة ، فلم يفارق النوم اليقظة إلا فى ركود الحواس ، وعدم اشتغالها بالمحسوسات ، فكم من مستيقظ غائص لا يسمع ولا يبصر لاشتغاله بنفسه .

(١) ولكن هذا النوع يشترك فيه المسلمون وغير المسلمين ، فليس بلازم أن يكون من دلائل التقوى .

(٢) القول الصحيح الذى قامت عليه الأدلة الشرعية أن الخضر ليس حياً ، وأنه مات قبل بعثة رسول الله ﷺ ، كما دلت على ذلك ابن الجوزى وابن القيم وغيرهما (راجع كتابنا « فتاوى معاصرة » - الجزء الأول ص ١٩٣ - ١٩٥) نشر دار القلم بالكويت

ثانيهما : إخبار رسول الله ﷺ عن الغيب وأمور في المستقبل كما اشتمل عليه القرآن ، وإذا جاز ذلك للنبي ﷺ جاز لغيره ، إذ النبي عبارة عن شخص كوشف بحقائق الأمور وشغل بإصلاح الخلق ، فلا يستحيل أن يكون في الوجود شخص مُكاشَف بالحقائق ، ولا يشتغل بإصلاح الخلق ، وهذا يسمى ولياً .

فمن آمن بالأنبياء ، وصدّق بالرؤيا الصحيحة لزمه لا محالة أن يقر بأن القلب له بابان : باب إلى خارج وهو الخواص ، وباب إلى الملكوت من داخل القلب ، وهو باب الإلهام والنفث في الروح والوحي ، فإذا أقرّ بهما جميعاً لم يمكنه أن يحصر العلوم في التعلم ومباشرة الأسباب المألوفة ، بل يجوز أن يكون المجاهدة سبيلاً إليه .

فهذا ما ينبه على حقيقة ما ذكرنا ، من عجب تردد القلب بين عالم الشهادة وعالم الملكوت .

وأما السبب في انكشاف الأمر في المنام بالمثال المحوج إلى التعبير ، وكذلك تمثل الملائكة للأنبياء والأولياء بصور مختلفة ، فذلك أيضاً من أسرار عجائب القلب ، ولا يليق ذلك إلا بعلم المكاشفة ، فلنقتصر على ما ذكرناه ، فإنه كاف للاستحاث على المجاهدة وطلب الكشف منها .

* *

● وقفة مع الإمام الغزالي :

وإني - مع حبي للإمام أبي حامد الغزالي - رضى الله عنه - وإعجابي بعقريته وإخلاصه - أقف عند كلامه هذا لمناقشته كما ناقش شيوخه وخالفهم . وبذلك نضع النقط على الحروف ، والحق أحق أن يُتبع .

* إمكان الكشف ووقوعه متفق عليه :

أولاً : لا نزاع فى إمكان حصول الكشف ووقوعه بالفعل لبعض الناس ، وما ذكره الإمام الغزالى فى « الإحياء » من شواهد الشرع ومن الحكايات والتجارب ، مسلم به فى جملته ، وإن كانت النتائج التى رتبها عليها غير مُسلمة .

فقد استدل بجملته نصوص من القرآن والحديث والآثار مثل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنْ تَقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ ^(٦) وقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(٧) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « اللَّهُمَّ أعطني نوراً ، وزدنى نوراً » ^(٨) الحديث ، وحديث : « لقد كان فيمن قبلكم مُحدثون ، فإن يكن فى أمتى أحد فعمر » ^(٩) .

وقوله : « اتقوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ » ^(١٠) ، ودعائه لابن عباس « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فى الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ » ^(١١) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث .

*

(١) العنكبوت : ٦٩	(٢) الأنفال : ٢٩	(٣) الزمر : ٢٢
(٤) البقرة : ٢٦٩	(٥) الأنبياء : ٧٩	(٦) الحجر : ٧٥
(٧) البقرة : ١١٨	(٨) متفق عليه من حديث ابن عباس .	
(٩) متفق على منتهى كما تقدم . (١٠) رواه الترمذى وحسنه بعض العلماء ، وقد تقدم .		
(١١) رواه أحمد وابن حبان والحاكم وصححه .		

* أدلة الغزالي لا تثبت دعواه :

ثانياً : هذه الشواهد والنصوص والتجارب والحكايات التي ذكرها الغزالي رحمه الله مُسلّمة في جملتها كما قلنا ، ولكنها لا تثبت دعواه فيما وضعه عنواناً لهذا الفصل من كتابه ، وهو « بيان شواهد الشرح على صحة طريق أهل التصوف في اكتساب المعرفة لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد » ، فإن هذه الشواهد والأدلة التي ذكرها دلّت على أن الإنسان المؤمن التقى المجاهد لنفسه ، المراقب لربه ، الواقف عند أمره ونهيه ، يرزقه الله تعالى الهداية أو النور أو الفرقان أو الحكمة أو الفهم أو الفقه أو العلم النافع . . . إلخ . . . ولكنها لم تدل بحال على أن يكون كل همه انتظارها - وقد تجيء أو لا تجيء . . . ويدع الطريق المعتاد الذي سلكه ورثة الأنبياء ، والذي شرعه الله تعالى لتحصيل المعرفة المأمونة لحقائق الغيب ، وأحكام الشرع .

وما ذكره الغزالي أن هذا طريق الأنبياء غير مُسلّم له ، فبينما صلى الله عليه وسلم حين كان يتعبد لله في غار حراء ، لم يكن يطلب كشفاً ولا إلهاماً ، وما كان يرجو شيئاً ينزل عليه من السماء ، ولم يخطر له ذلك بباله ، وهذا ما قرره القرآن : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ (١) ، بل حين جاءه الوحي كان مفاجأة هائلة له ، ورجع يرجف فؤاده ، ويقول لزوجته : « زملوني ، زملوني » ! ويقول : « لقد خشيتُ على نفسي » !

إننا نخالف الإمام أبا حامد الغزالي هنا في اعتباره الكشف أمراً يُطلب ، والحقيقة أنه أمر يُوهَّب ، ونحن المسلمين لم نُؤمر بطلب الكشف ، وإنما أُمِرنا بطلب العلم ، وقد جاءت الأحاديث ناطقة بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ، ومن سلك طريقاً يطلب فيه علماً ، سهّل الله له طريقاً إلى الجنة ،

(١) القصص : ٨٦

وإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، ولم يجيء شيء من ذلك لطالب الكشف .

وإذا كانت النصوص قد جعلت النور والهداية والفرقان ثمرات للعبادة والتقوى والإخلاص لله تعالى ، بوصف ذلك مثوبة عاجلة من الله تعالى في الدنيا لعباده المتقين ، فهذا فيمن عبد الله واتقاه مخلصاً له الدين ، مبتغياً وجهه ومرضاته قياماً بحق عبوديته ، أما من جعل الغاية من عبادته أن تُكشف له المساتير ويقوده الإلهام في كل شيء ، فهو في الحقيقة لم يخلص العبادة لربه ، إنما هو يطلب حظ نفسه !

ولقد صدق ما ذكره أحد المحققين عن بعض المتعبدين الذي حبس نفسه للصيام والقيام والتعب أربعين يوماً ، رجاء أن تتفجر الحكمة من قلبه على لسانه ، كما جاء ذلك في بعض الأحاديث فيمن أخلص لله أربعين يوماً ، فلما مرت الأربعون يوماً لم يَرَ أثراً للحكمة التي ركض وراءها ، وأطال العبادة من أجلها .

وعندئذ سأل أحد العلماء الربانيين عن مصداقية الحديث أو الأثر المذكور ؟ فقال له العالم : الحديث فيمن أخلص لله وحده ، وأنت لم تخلص لله ، إنما أخلصت للحكمة !

وما ذكره الغزالي رحمه الله من هذا النوع ، فهم لا يُخلصون لله ، إنما يُخلصون للكشف !

ثالثاً : إن هذا الطريق الذي وصفه الغزالي وامتدحه ورفع من قدره ، وأثنى على أهله - طريق شديد الوعورة ، عظيم الخطورة ، كثير المنعطفات والمنحدرات ، جم الحفر والمهاوى ، قلماً يجد فيه سالكة منارات تهديه وعلامات تدله ، لأن المنارات في علم الشرع وقد تركوه ، والعلامات في ميراث النبوة وقد أهملوه .

وقد ذكر الغزالي اعتراض النُّظَّار وذوى الاستبصار على طُلاب الكشف الصوفى بنحو ذلك ، ولم يرد عليهم بشيء ، مما يومىء إلى أن اعتراضهم له وجهه ، وكلامهم فى محله . قال :

« وأما النُّظَّار وذوو الاعتبار ، فلم ينكروا وجود هذا الطريق وإمكانه وإفضاءه إلى هذا المقصد على الدور ، فإنه أكثر أحوال الأنبياء والأولياء ، ولكن استوعروا هذا الطريق واستبطؤوا ثمرته ، واستبعدوا استجماع شروطه ، وزعموا أن محو العلائق إلى ذلك الحَدِّ كالمُتَعَذِّر ، وإن حصل فى حال فُتْبَاتِهِ أبعد منه ، إذ أدنى وسواس وخاطر يشوش القلب ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن أشدَّ ثقلًا من القدر فى غليانها » (١) ، وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » (٢) .

وفى أثناء هذه المجاهدة قد يفسد المزاج ويختلط العقل ويمرض البدن ، وإذا لم تتقدم رياضة النفس وتهذيبها بحقائق العلوم ، نشبت بالقلب خيالات فاسدة تطمئن النفس إليها مدة طويلة إلى أن يزول وينقضى العمر ، قبل النجاح فيها . فكم من صوفى سلك هذا الطريق ، ثم بقى فى خيال واحد عشرين سنة ، ولو كان قد أتقن العلم من قبل لانفتح له وجه القياس ذلك الخيال فى الحال ، فالاشتغال بطريق التعلم أوثق وأقرب إلى الغرض . وزعموا أن ذلك يضاهى ما لو ترك الإنسان تعلم الفقه ، وزعم أن النبى ﷺ لم يتعلم ذلك وصار فقيهاً بالوحى والإلهام من غير تكرير وتعليق ، وأنا أيضاً ربما انتهت بى الرياضة والمواظبة إليه . ومن ظن ذلك فقد ظلم نفسه وضيع عمره ، بل هو كمن يترك طريق الكسب والحراثة رجاء العثور على كنز من

(١) قال الحافظ العراقي : أخرجه أحمد والحاكم وصححه من حديث المقداد

ابن الأسود . (٢) أخرجه مسلم من حديث ابن عمر .

الكنوز ، فإن ذلك ممكن ولكنه بعيد جداً : فكذلك هذا . وقالوا : لا بد أولاً من تحصيل ما حصله العلماء وفهم ما قالوه ، ثم لا بأس بعد ذلك بالانتظار لما لم ينكشف لسائر العلماء فعساه ينكشف بعد ذلك بالمجاهدة « (١) .

رابعاً : إن هنا سؤالاً مهماً ، وهو : ما الحكم إذا جاء الكشف بما يخالف ما جاء به الشرع ؟ ماذا يصنع صاحب الكشف ؟ أصدق كشفه وإلهامه ، أم يصدق ما جاء به قرآنه الذى لا يكذب ، ونبيه الذى لا ينطق عن الهوى ؟

إن بعض الصوفية يعتبرون ما ثبت بالكشف من باب علم اليقين ، بل عين اليقين ، بخلاف ما ثبت بالشرع فهو من باب الترجيح والظن ، كما زعمه من زعمه : أن الدلالات اللفظية تعترىها احتمالات كثيرة تُخرجها من دائرة اليقين .

حتى الغزالي يقول : إن ما يتعلق بعلم المكاشفة لا يجوز أن يودع فى الكتب ، أو يُصرَّح به ، ويومىء إلى أن فيه ما قد يعارض محكمات الشرع وبيّنات الدين ، حتى إنه فى آخر كتبه « منهاج العابدين » استشهد بأبيات نسبوها إلى الإمام علىّ زين العابدين بن الحسين بن علىّ رضى الله عنهم يقول فيها :

يا رَبَّ جوهر علم لو أبوحُ به لقليل لى : أنت ممن يعبد الوثنا !
ولاستحل رجال مسلمون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسناً !

(١) إحياء علوم الدين : ٢٠ / ١

فما الذى يجعل هؤلاء يستبيحون دمه لولا أن هناك مخالفة صريحة لما هو ثابت من الدين بيقين؟!

خامساً : نريد أن نوجه إلى شيخنا أبى حامد الغزالى عدة أسئلة حول الطريقة التى ذكرها للوصول إلى الكشف :

(أ) هل هذه الطريقة التى وصفها الإمام الغزالى هى طريقة الصحابة والتابعين ؟ وهم خير هذه الأمة وسادتها وخير قرونها ؟ ومن من الصحابة وتابعيهم بإحسان فعل ذلك ؟! أما والله لو فعلوا ذلك ما فتحوا الفتوح ، ولا نشروا رسالة الإسلام فى العالمين ، ولا نقلوا لنا القرآن ، ولا رووا السنن ، ولا فقهوا الناس .

(ب) ثم كيف اعتبر الإمام الغزالى أن مما يفرق الفكر ، ويبعد القلب عن الاستغراق المنشود : تلاوة كتاب الله تعالى ، وقيام الليل وغيرها من صلوات النوافل ، وقراءة تفسير كلام الله ، أو أحاديث رسول الله ﷺ ، وهذه إنما هى مفاتيح الهدى ، ومصابيح الدجى ، وما عداها لا يؤمن فيها الخلط والدخل ، وكيد الشيطان .

(ج) وإذا كان أبو حامد الغزالى - رحمه الله - يذكر أن التقوى هى مفتاح الهداية ، ومصدر النور والفرقان للقلب ، وسبب إخراجه من الشبهة والمشكلات ، فهل التقوى إلا اتباع ما جاء به القرآن والسنة ؟ وهل هناك هدى خير من هدى محمد ﷺ ؟ وهل هناك منهج أو سنة أفضل من سنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده ؟ وقد انعقد الإجماع على أن كل خير فى اتباع من سلف ، وأن كل شر فى ابتداع من خلف .

(د) وهل هذا السلوك يتفق هو ومنهج الإسلام ، الذى يتميز بالشمول والتوازن والاعتدال ، لأنه المنهج الوسط للأمة الوسط ؟

إن الإسلام دعوة عالمية ، جمعت بين الدنيا والآخرة ، بين الروح والمادة ،

بين العلم والإيمان ، بين العقل والقلب ، بين حق الله وحظ النفوس ،
والدليل على هذا من الآيات والأحاديث وهذى السلف أكثر من أن يُحصر .

فأين هذا مما وصفه الإمام الغزالي هنا ؟

(هـ) ولم كل هذا العناء ؟!

فى انتظار فيض قد يحدث مثله لمن مارس رياضة النفس وعاناه من أهل
أى دين كان .

ولفقراء الهندوس الوثنيين ، ورهبان النصارى الضالين فى هذا الباب
عجائب وقصص تُحكى وتُناقَل .

فهل هذه النتيجة هى غاية المنتهى التى ينشدها المتصوفون ؟

سادساً : ونزيد على هذا التساؤل أموراً إيجابية ذكرها الإمام ابن تيمية فى
مناقشته لهذا الأمر ، منها :

(و) أن الإنسان إذا فرغ قلبه من كل خاطر ، فمَن أين يعلم أن ما يحصل
فيه حق ؟ هذا إما أن يعلم بعقل أو سمع ، وكلاهما لم يدل على ذلك .

(ز) أن الذى قد علم بالسمع أو العقل أنه إذا فرغ قلبه من كل شىء حلَّت
فيه الشياطين ، ثم تنزَّلت عليه الشياطين ، كما كانت تنزِّل على الكهان ،
فإن الشيطان إنما يمنعه من الدخول إلى قلب ابن آدم ما فيه من ذكر الله الذى
أرسل به رسله ، فإذا خلا من ذلك تولاه الشيطان . قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ
يَعْشُرْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ
السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿ (١) .

وقال الشيطان فيما أخبر الله عنه : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ * إلا
عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴿ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِيَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ

(٢) سورة ص : ٨٢ - ٨٣

(١) الزخرف : ٣٦ - ٣٧

سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١﴾ ، والمخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يُشْرِكُونَ به شيئاً ، وإنما يُعْبَدُ الله بما أَمَرَ به على ألسنة رسله ، فَمَنْ لم يكن كذلك تولته الشياطين .

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين ، واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية ، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكُهَّان والسَّحَرَة ، وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقين ، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

(ح) أن هذه الطريقة لو كانت حقاً ، فإنما تكون في حق مَنْ لم يَأْتِه رسول ، فأما مَنْ أتاه رسول وأمر بسلوك طريق ، فَمَنْ خالفه ضلّ . وخاتم الرسل - صلى الله عليه وسلم - قد أمر أُمَّتَه بعبادات شرعية من صلاة وذكر ودعاء وقراءة ، لم يأمرهم قط بتفريغ القلب من كل خاطر وانتظار ما ينزل !

فهذه الطريقة لو قُدِّرَ أنها طريق لبعض الأنبياء لكانت منسوخة بشرع محمد - صلى الله عليه وسلم - فكيف وهى طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق ، بأن يقذف الله - تعالى - فى قلب العبد إلهاماً ينفعه ؟ وهذا قد يحصل لكل أحد ، ليس هو من لوازم هذه الطريق .

ولكن التفريغ والتخلية التى جاء بها الرسول أن يفرغ قلبه مما لا يحبه الله ، ويملاؤه بما يحبه الله ، فيفرغه من عبادة غير الله ، ويملؤه بعبادة الله ، وكذلك يفرغه من محبة غير الله ، ويملؤه بمحبة الله ، وكذلك يخرج عنه خوف غير الله ، ويدخل فيه خوف الله تعالى ، وينفى عنه التوكل على غير الله ، ويثبت فيه التوكل على الله . وهذا هو الإسلام المتضمن للإيمان الذى يمده القرآن ويقويه ، ولا يناقضه وينافيه ، كما قال جندب وابن عمر : « تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن ، فازددنا إيماناً » .

وأما الاختصار على الذكر المجرد الشرعى مثل قول : « لا إله إلا الله » - فهذا قد ينتفع به الإنسان أحياناً ، ولكن ليس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله - تعالى - دون ما عداه ، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء (١) .

اللَّهُمَّ أَلْهَمْنَا رَشَدَنَا ، وَارْزُقْنَا نُوراً نَمُشَى بِهِ فِي الظُّلُمَاتِ ، وَفِرْقَاناً نَمِيزُ بِهِ بَيْنَ الْمُسْتَبْهَاتِ ، وَإِيمَاناً يَكُونُ لَنَا مَنَاراً فِي مَفَارِقِ الطَّرِيقَاتِ ، وَجَنِّبْنَا الْإِنْتِدَاعَ بِضَلَالِ الشُّبُهَاتِ ، وَغَوَايَةِ الشَّهَوَاتِ ، وَاهْدِنَا صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٢) . آمين .

* * *

(١) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٩٩/١٠

(٢) الفاتحة : ٧